



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦٣

الاثنين ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣١ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

السيدة نافارو بارو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

إن قيام أي دولة بتطبيق أو تشجيع استخدام التدابير الانفرادية الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من التدابير بقصد إجبار دولة أخرى على التزول عن ممارسة حقوقها السيادية يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وكذلك للمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وتلك الممارسات أدانتها ورفضتها الجمعية العامة في

العديد من القرارات والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها المنظمة. وأدينّت أيضاً في أهم الوثائق التي أصدرتها مجموعات بلدان الجنوب الهامة، مثل مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز.

وتؤكد كوبا من جديد إدانتها الشديدة لتطبيق تلك التدابير التي تتعارض مع أبسط المعايير والمبادئ التي تنظم التعايش الدولي. إن تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية المعنية؛ وهو يقوض رفاه شعوبها ويشكل عقبة خطيرة أمام تمتعها بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والتعليم والرعاية الصحية والغذاء والخدمات الاجتماعية الأساسية الضرورية.

ويبرز اتخاذ تلك التدابير الطابع الحقيقي لسياسات تلك البلدان، التي تزعم أنها من المدافعين عن التجارة الحرة، لكنها تفرض في الوقت نفسه، حواجز عديدة أمام التجارة الدولية الحرة. بمحاولة فرض تشريعاتها الوطنية بشكل انفرادي على بلدان أخرى، في تحد صريح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكوبا تدرك جيداً أثر التدابير الاقتصادية الانفرادية على تنمية البلدان التي تطبق ضدها. فالشعب الكوبي ضحية لتلك التدابير منذ حوالي خمسة عقود. وسياسة الحصار التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



(القرار ٦٥/٦). واتخذ القرار بأغلبية ساحقة من ١٨٧ صوتاً مؤيداً، في جلسة تاريخية حيث أدلى العديد من الوفود ببيانات تدعو إلى رفع الحصار فوراً عن كوبا (انظر A/65/PV.36). وأظهر ذلك مرة أخرى أن المجتمع الدولي حازم في رفضه ليس للحصار المفروض على كوبا فحسب بل أيضاً للممارسات السخيفة واللاعقلانية المتمثلة في فرض تدابير قسرية انفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

وسيواصل بلدنا العمل بنشاط مع الأغلبية من مجتمع الأمم، في كل منتدى ممكن، للقضاء بشكل نهائي على جميع هذه التدابير القائمة على نظام دولي يتسم بالفوضى والإجحاف والتمييز، مثل النظام السائد في العالم اليوم. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن ندخل التغييرات اللازمة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، تستطيع البلدان النامية أن تسهم من خلاله بشكل كامل، وعلى قدم المساواة في العملية العالمية لاتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

مشروع القرار (A/65/L.22)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا كي يعرض مشروع القرار A/65/L.22.

السيد جاسبار مارتيز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في

تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على بلدنا مثال ملموس يؤثر سلباً ويشد على جميع أوجه الحياة في البلد.

إن تلك السياسات التي تسعى إلى تدمير الثورة الكوبية وتشكل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، بموجب الاتفاقية المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. إنها عمل من أعمال الحرب الاقتصادية، حيث لا يبرر أي معيار من معايير القانون الدولي فرض حصار اقتصادي وقت السلم.

وبهذه المناسبة، نود التأكيد على بعض آثار ذلك الحصار الجائر والإجرامي على تنمية كوبا.

فمن بين قيود الحصار أن كوبا لا تستطيع تصدير أي منتجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولا استيراد أي سلع من ذلك البلد. ولا يمكنها استقبال السائحين من الولايات المتحدة. ولا تستطيع استخدام الدولار في معاملاتها الخارجية، ولا يمكنها الحصول على الائتمانات من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية والأمريكية أو إجراء معاملات معها، ولا يمكن لسفنها وطائراتها أن تطأ أي مكان في المجال الإقليمي الأمريكي. لقد تجاوز الضرر الاقتصادي المباشر الذي لحق بالشعب الكوبي نتيجة تطبيق الحصار ٧٥١ بليون دولار على مدى الأعوام الـ ٥٠ الماضية، وفقاً للقيمة الحالية لتلك العملة. وقد أدرجت بيانات وأمثلة ملموسة عديدة عن آثار الحصار على الحياة اليومية للكوبيين والكوبيات في الرد الذي قدمته كوبا على المذكرة الشفوية للأمين العام التي تطلب معلومات في هذا الشأن، وأدرجت بالكامل في تقريره الوارد في الوثيقة A/65/83.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وللعام التاسع عشر على التوالي، قدمت كوبا إلى الجمعية العامة مشروع قرار معنوناً "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"

متشدات لعرض الأفكار ومناقشتها وتعزيزها بغية تنوير السياسات الوطنية التي تنظم قطاعنا الإنتاجية، وبالتالي تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. فعلى سبيل المثال، قامت منطقة السلام بتنظيم الأنشطة التالية في السنوات القليلة الماضية.

في آذار/مارس ٢٠٠٧، عقدت حلقة عمل في نيويورك، كانت الأولى في سلسلة من الأنشطة التي أفضت إلى الاجتماع الوزاري السادس للبلدان الأعضاء في منطقة السلام في حزيران/يونيه من ذلك العام. وركزت حلقة العمل على التعاون الاقتصادي وعدم الانتشار النووي، من بين مسائل أخرى تم بلدها المنطقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عقدت منطقة السلام حلقة عمل في مونتيفيديو في أوروغواي، ركزت على المسائل المتعلقة بمكافحة الجريمة ومنعها وعلى عمليات حفظ السلام. وناقشت حلقة العمل، في جملة أمور، السبل التي من خلالها تتمكن البلدان الأعضاء في المنطقة من تنفيذ الصكوك القانونية الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال المشاركة التامة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وفي عام ٢٠٠٧ أيضا، عقدت حلقة عمل في بوينس آيرس في الأرجنتين، البلد الذي كان يتولى رئاسة المنطقة في ذلك الوقت. وركزت حلقة العمل على المسائل البحرية، خاصة تعزيز الموارد السمكية لبلدان المنطقة. وكما تذكر الجمعية، صادف عام ٢٠٠٧ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهكذا كانت حلقة العمل فرصة جيدة لإبراز أهمية تعزيز الموارد الجينية البحرية واستخدامها بشكل مستدام، وكذلك أهمية مكافحة الصيد غير المشروع.

جنوب المحيط الأطلسي، وهي بالتحديد، الأرجنتين، أنغولا، أوروغواي، البرازيل، بنن، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، سان تومي وبرنسي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبيريا، ناميبيا، نيجيريا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.22، المعنون "منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي"، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

إن منطقة السلام، وهي منظمة موجودة منذ عام ١٩٨٦ (انظر القرار ١١/٤١)، آلية للتعاون بين بلدان الجنوب تضم ٢٤ بلدا في أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ودولها الأعضاء أطراف فاعلة أساسية في الحلبة الدولية وهي تسترشد بالرغبة في توسيع التعاون في مجال العمل السياسي والدبلوماسي المتضافر وذلك بغية التعبير بصورة أكبر عن مصالحها المشتركة في إطار المجتمع الدولي.

والدول الأعضاء في منطقة السلام ملتزمة التزاما تاما بالديمقراطية والتعددية السياسية، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية. وفي ذلك الصدد، هناك هدف هام آخر تسعى منطقة السلام بنشاط لتحقيقه هو زيادة التعاون الثنائي بين أعضائها، لا سيما في مجالات مثل التعاون الاقتصادي؛ منع الجريمة؛ مكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة؛ وتعزيز السلام، والاستقرار والأمن، بما في ذلك من خلال منع نشوب الصراعات وبناء السلام في إطار المنطقة؛ ومسائل الأبحاث العلمية، والبيئية البحرية.

ومنذ إنشائها، اشتركت منطقة السلام في العديد من المبادرات في مختلف أنحاء العالم. وقد وفّرت، في جملة أمور،

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.22. وأعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سيجين (إدارة شؤون الجمعية العامة وتنظيم المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذه الكلمة لأعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.22 بعد صدورها: الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بنن، توغو، السنغال، غابون، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.22. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.22 (القرار ١٢١/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الذي يود أن يدلي ببيان شرحا للموقف.

السيد هسكنغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تود المملكة المتحدة أن تشرح موقفها فيما يتصل بهذه المسألة. ترحب المملكة المتحدة بمواصلة التعاون بين دول منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. ولكن بالنظر إلى الإشارة إلى إعلان لواندا فإن المملكة المتحدة تكرر موقفها المعروف جيدا حول السيادة على جزر فوكلاند. إن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك حول سيادتها على جزر فوكلاند. ولا يمكن أن يكون هناك أي تفاوض على السيادة على جزر فوكلاند إلا إذا أراد ذلك سكان الجزيرة وبعد أن يقرروا ذلك بأنفسهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت أو شرح الموقف.

وفي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اعتمد المؤتمر الوزاري السادس للبلدان الأعضاء في منطقة السلام المعقود في لواندا في أنغولا، إعلان لواندا الوزاري وخطة عمل لواندا، التي تمّ تعميمها في رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا، وهي واردة في الوثيقة A/61/1019. لقد قطعت منطقة السلام أشواطاً في تنفيذ خطة عمل لواندا بعقد اجتماع، في لواندا أيضاً، لجهات التنسيق الوطنية للمنطقة في يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وناقش الاجتماع السبل التي من خلالها يمكن لجهات التنسيق الوطنية أن تقوم بدور حفاز في حشد وتنسيق قطاعاتنا، وكذلك كفالة الشفافية في هيكل أجهزة المنطقة.

ومؤخراً، في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، وبدعوة من البرازيل، اجتمعت الدول الأعضاء في المنطقة، في برازيليا، بغية زيادة صقل تحديد مجالات تعزيز التعاون. واتفقت البلدان الأعضاء على ضرورة تبادل أفضل الممارسات والتركيز على بناء القدرة في مجالي رسم خرائط قاع البحار واستكشافها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون في المجال البيئي فضلاً عن النقل الجوي والبحري وسلامة الموانئ وأمنها.

وإن البلدان الأعضاء في المنطقة، سواء بصورة فردية أو كجماعة، يلتزمون بحماية السلام وتعزيز التنمية. ويؤكد مشروع قرار هذا العام على الصلة بين هذين الالتزامين. ويهيب مشروع القرار أيضاً بالدول أن تعمل معاً لتعزيز أهداف السلام والتعاون المحددة في القرار ١١/٤١ والتي أعيد التأكيد عليها في بيان لواندا الختامي وخطة عمل لواندا.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في المنطقة، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا العميقين للبلدان التي انضمت إلينا في تقديم مشروع القرار.

إن جمهورية الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

تقرير الأمين العام (A/65/382)

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي**

(ب) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية**

(ج) **التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا**

(د) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود**

مشروع قرار (A/65/L.35)

(هـ) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية**

(و) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي**

مشروع قرار (A/65/L.6)

(ز) **التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية**

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، الذي يود أن يمارس حقه في الرد.

السيد ديثا برتلومي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعقيا على ما قاله ممثل المملكة المتحدة فيما يتصل بالبند ٣٥ من جدول الأعمال، يود وفدي أن يسجل رسميا ما يلي من باب ممارسة حقه في الرد.

يود وفد الأرجنتين أن يكرر تماما ما جاء في البيان الذي أدلى به وزيرنا للشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة يوم ٢٤ حزيران/يونيه أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وإن حكومة الأرجنتين تذكّر بأن جزر مالفيناس وساوث ساندويتش وساوث جورجيا والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا من الأراضي الوطنية الأرجنتينية، وأنها تخضع لاحتلال غير مشروع من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأنها محل نزاع على السيادة بين بلدينا وأن هذا الأمر تعترف به شتى المنظمات الدولية.

وإن احتلال المملكة المتحدة غير الشرعي للجزر حدا بالجمعية العامة إلى أن تتخذ القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ و ٤٠/٤١ و ١٩/٤٢ و ٢٥/٤٣، التي اعترفت كلها بوجود خلاف على السيادة على جزر مالفيناس وحثت كلا من الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف مفاوضاتهما من أجل إيجاد حل سلمي دائم للتراع في أسرع وقت ممكن. وقد كررت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بدورها نفس المشاعر وفعلت ذلك آخر مرة بمشروع القرار الذي اعتمد في ٢٤ حزيران/يونيه. وعلى نفس المنوال اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بيانا جديدا بشأن المسألة يتضمن تعابير مماثلة.

- (ح) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا
مشروع قرار (A/65/L.41)
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
مشروع قرار (A/65/L.40)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
مشروع قرار (A/65/L.32)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي
مشروع قرار (A/65/L.11)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
مشروع قرار (A/65/L.33)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
- (ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
- (ش) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
مشروع قرار (A/65/L.34)
- (ت) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون
مشروع قرار (A/65/L.29)
- (ث) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل المضي قدما أود أن استشير الأعضاء في ما يتعلق بنظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي". يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت بموجب قرارها ٢٨٥/٥٥ المتخذ في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن
- "تعتد مناقشة مشتركة بشأن بند التعاون، يجوز خلالها تناول بعض أو جميع جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".
- وقد أُبلغت بأنه تم تقديم طلب بأن يجري النظر في هذا البند الفرعي بصورة منفصلة وفي موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على النظر في البند وفقا لذلك؟
- تقرر ذلك.
- الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جون فرين، نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقامت ثلاث من الدول السبع الحائزة للأسلحة الكيميائية بإزالة مخزونها المعلن عنها. أما الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة الكيميائية، فإنهما تحققان تقدما مطردا في برامجهما لتدمير تلك الأسلحة. وابتداء من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أزالَت الولايات المتحدة الأمريكية ٨٢ في المائة من مخزونها من تلك الأسلحة وأزال الاتحاد الروسي ٤٩ في المائة من مخزونه من نفس الأسلحة. وقد تغلبت الجماهيرية العربية الليبية، من جانبها، على مجموعة من الصعوبات وأوجه التأخير، مما مكنها من البدء مؤخرا بتدمير أسلحتها الكيميائية من الفئة الأولى، ويتوقع أن تنتهي من تلك العملية في أيار/مايو ٢٠١١.

إن انضمام العراق إلى الاتفاقية يمثل تطورا هاما في فترة السنتين المنصرمتين. وأعلن العراق عن وجود كمية صغيرة من الأسلحة الكيميائية تم تأمينها وجعلها غير قابلة للاستعمال في إطار الأنشطة التي يأذن بها مجلس الأمن. وبالنظر إلى ظروف مخبأ تلك الأسلحة، فإن استعدادها وتدميرها يشكلان تحديات فريدة. وتقوم حاليا الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتقديم المساعدة إلى العراق في توضيح إعلانهِ الأولي ووضع أنسب النهج لتدمير تلك الأسلحة.

إن تدمير الأسلحة الكيميائية عملية كبيرة، نظرا لما ينطوي عليه الأمر من تعقيدات تقنية عويصة، وما ينجم عن ذلك من آثار مالية أخرى تتعلق بالسلامة. وقد دمرت الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة الكيميائية، وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على ٩٠ في المائة من مخزونهما المعلن عنها من الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من الجهود التي قامت بها هاتان الدولتان حتى الآن، فقد ذكرنا أن من غير المرجح الوفاء بالموعد النهائي المقرر لتدمير مخزونهما، أي في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وحيث أن هاتين الدولتين لم تدخرا جهدا في

السيد فريمان (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية)
(تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أرجو أن تقبلوا تهانينا على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، ونعرب عن أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح.

يسرني أيضا سرور أن أتكلم في الجمعية العامة باسم السفير أحمد ازومكو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في إطار البند ١٢٢ (ع) من جدول الأعمال المعنون: "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية". ما فتئت الجمعية العامة تؤكد مجددا أهمية هذا التعاون. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للدول الأعضاء عن خالص تقديرنا للدعم القوي الذي تقدمه لأعمال المنظمة في مساعيها لتحقيق أهداف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد أكد مجددا الأمين العام بان كي - مون، في رسالته إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي اختتم أعماله مؤخرا في لاهاي، الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأكد ضرورة مواصلة العمل معا بروح من الشراكة، بغية تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها تنفيذا تاما.

لقد أطلعت الجمعية العامة على التقرير عن أعمال المنظمة لعام ٢٠٠٨، فضلا عن التقرير المتعلق بعام ٢٠٠٩، الذي أقره مؤتمر الدول الأطراف في وقت سابق من هذا الشهر. ومنذ أن قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية آخر تقرير له إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨، أحرز تقدم كبير في تعزيز جدول أعمال المنظمة بشأن نزع السلاح، بتدمير ما يزيد على ٦٣ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها.

في ضوء ما تقدم، وللتأمل في المرحلة القادمة لتطور المنظمة، قرر المدير العام إنشاء فريق استشاري مستقل لاستعراض تنفيذ المعاهدة وتقديم توصيات بشأن أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل. وسيكون هذا الفريق مستقلاً تماماً وسيعمل أعضاؤه بصفتهم الشخصية. وقد تفضل السفير رولف إيكوس ممثل السويد بقبول الدعوة لرؤس الفريق الذي يضم خبراء في الميادين ذات الصلة، كالميادين الدبلوماسية، والصناعية، والعلمية، والتكنولوجية، وسيتم الفريق بالتمثيل الجغرافي. وسيلتم الفريق بعقد أول جلسة له في لاهاي هذا الأسبوع، وسيعقد عدداً صغيراً من الجلسات اللاحقة قبل تقديم تقريره النهائي في حزيران/يونيه ٢٠١١.

إن التحقق من الجوانب الصناعية آلية بالغة الأهمية، غير أنها ليست الآلية الوحيدة لكفالة الامتثال لعدم الانتشار. إذ تقضي الاتفاقية بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير الإدارية والتشريعية اللازمة للتصدي لأي انتهاك للاتفاقية في إطار اختصاصاتها وأن تعمل على تعزيز هذه التدابير. ويكتسي ذلك الهدف أهمية خاصة لأنه يشكل أنجع وسيلة عملية للتصدي للتهديدات المعاصرة المتصلة بالإرهاب الكيميائي.

إن التنفيذ المحلي الفعال يعني أيضاً الوفاء بمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فقبل عام من اتخاذ المجلس لذلك القرار الهام، اعتمد المؤتمر الاستعراضي الأول لمنظمة الأسلحة الكيميائية، المعقود في عام ٢٠٠٣ خطة عمل لدعم التنفيذ الوطني الفعال للاتفاقية على الصعيد العالمي. واليوم بلغ مجموع الدول الأطراف التي قامت بإنشاء أو تعيين هيئة وطنية، كما تنص عليه الاتفاقية، ١٨٥ دولة أو ما نسبته ٩٨ في المائة. وقامت ٤٦ في المائة من الدول الأطراف بسن تشريعات تشمل جميع المجالات الرئيسية لخطة العمل، و ٧٠ في المائة منها لديها حالياً قوانين تغطي مختلف جوانب الاتفاقية. وإن ما لدى منظمة حظر الأسلحة

تعزيز برنامجيهما للتدمير والإسراع بهما من أجل الوفاء بالتزامهما بموجب المعاهدة، تأمل في حل مسألة الوفاء بالمواعيد النهائية للتدمير بطريقة بناءة. إن الروح التقليدية لتوافق الآراء والتعاون التي تتسم بها أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تبشر بضمان التوصل إلى نتيجة تبعث على ارتياح جميع الأطراف المعنية. وهذه المسألة حالياً قيد نظر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يجري رئيسته مشاورات غير رسمية.

تقترب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بسرعة من فصل جديد في حياتها، أي حقبة ما بعد نزع السلاح. وفي الواقع، وفي ظل أي سيناريو، سيتم تدمير معظم الأسلحة الكيميائية المعلن عنها بحلول عام ٢٠١٢. ونتيجة ذلك، سيبدأ تخفيض جهود التحقق من الأسلحة الكيميائية التي تستغرق حالياً ٨٥ في المائة من نشاط التفتيش. ومهما يكن من أمر، فإن إبرام معاهدة شاملة تشمل جوانب عدم الانتشار مسألة ستظل على جانب من الأهمية.

إن التحقق من الصناعة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأداة الرئيسية لاتفاقية عدم الانتشار. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، تم القيام بما مجموعه ١٩٠٠ من هذه التفتيشات في مرافق صناعية على أراضي ٨١ دولة طرفاً. ومن الأهمية الفائقة تعزيز جوانب عدم الانتشار من الاتفاقية لنجاح معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في الأجل الطويل. ويرجع السبب في ذلك إلى العدد الكبير جداً من المرافق التي يجب أن يشملها نظام التحقق على النحو المناسب. ومن المهم تعزيز ذلك النظام بعدد كاف للتحقق من أهم المرافق بهدف الإبقاء على الثقة في الامتثال للاتفاقية. وتنظر حالياً أجهزة تقرير السياسة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذه المسائل.

قبيل منظمات الدفاع المدني. وتقتضي أيضا الاستجابة السريعة قيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحضيرات الكافية لتنسيق الأعمال مع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم المساعدة ومع المنظمات الدولية ذات الصلة. وفي ذلك المجال كان الحدث الأبرز في هذه السنة آخر عملية ميدانية رئيسية لدينا، المسماة "أسستكس الثالثة" (ASSISTEX III)، للتدريب على تسليم المساعدة. وتلك العملية الواسعة، التي أجريت في تونس في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اشتملت على مشاركة أفرقة من ١١ دولة طرفا ومن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية.

ويشكل التعاون الدولي في الترويج للاستخدامات السلمية للكيمياء هدفا هاما أيضا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أفلحت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إتاحة عدد كبير من البرامج المحددة الهدف الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للكيمياء. وفي ذلك السياق يسرني أن أبلغ بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستسهم على نحو مناسب في الأنشطة التي ستنظم في السنة المقبلة تحت رعاية اليونسكو احتفالا بالسنة الدولية للكيمياء ٢٠١١. وبمعزل عن الإسهام في الأنشطة ذات الصلة، ستستضيف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذاتها مؤتمرا مكرسا للتعاون الدولي والسلامة والأمن الكيميائيين.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يشعر بالرضا على نحو واجب من نجاحه في وضع أسس حماية فعالة ضد الأسلحة الكيميائية. إن تحقيق أهداف الاتفاقية لا يتطلب الدعم من الدول الأطراف فحسب وإنما أيضا من أصحاب المصلحة الأساسيين الذين يضطلعون بدور حاسم في تنفيذها. وإن التعاون مع الأمم المتحدة في ذلك المضمار يكتسي أهمية حيوية خاصة ولا يمكن الاستغناء عنه في تأمين النجاح

الكيميائية من قدرة مؤسسية وخبرة في مساعدة الدول في جهودها التنفيذية هام جدا لأهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك السياق، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإسهام في المبادرات التي تروج لها الأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم بشأن تنفيذ ذلك القرار الهام.

وكان من أبرز منجزاتنا القبول شبه العالمي للاتفاقية التي ازداد عدد أعضائها بسرعة تفوق سرعة الزيادة في أعضاء أي معاهدة مماثلة. أما وقد بلغ عدد الدول الأطراف ١٨٨ دولة، فلم يبق إلا عدد قليل من البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية. وتشكل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ضرورة معنوية وأخلاقية قوية راسخة في المعاناة المفجعة التي لحقت بالبشرية جراء استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في القرن الأخير. واليوم، تحدد منظماتنا مناشدتها للبلدان السبعة المتبقية لكي تنضم إلى الاتفاقية لا لكونها وسيلة لتعزيز أمنها الوطني فحسب، بل أيضا بوصفها تأكيدا للالتزامها بالسلم والأمن العالميين.

وقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ووفقا لذلك القرار، تتوق معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تقديم مساهمة كبيرة في تلك العملية.

وفي ضوء التهديدات الأمنية المعاصرة، الناشئة بصفة خاصة من الشواغل المتعلقة بالإرهاب، يسعى عدد من الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الحصول على دعم من المنظمة لزيادة قدراتها الوطنية في حالة وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية أو التهديد بها. ولهذا الغرض، تعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية برامج منتظمة لبناء القدرات والتدريب لدى الهيئات ذات الصلة في الدول الأطراف، من

وسيادتها. وسعيا من أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى تحقيق تلك الأهداف، فإنهم ما فتئوا يعطون الأولوية للوسائل السياسية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وإن النتائج التي تمخضت عنها أنشطة منظمة المعاهدة تسمح لنا بالتكلم عن الإمكانيات الحقيقية لأعمالها التعاونية مع الأمم المتحدة، استنادا إلى مبادئ الصداقة والجهود المنسقة.

ونظرا للمصاعب المتزايدة التي نواجهها في التصدي للتحديات الجديدة، فضلا عن الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتطوير التعاون المتعدد الأطراف مع المنظمات الإقليمية، فإننا نؤمن بأن اعتماد الجمعية لمشروع القرار A/65/L.6، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، يكتسي أهمية كبيرة في ضوء الاتفاق في ٢ آذار/مارس والتوقيع في ١٨ آذار/مارس على الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمانة العامة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

إن وفد بيلاروس، في أعقاب عرضه لمشروع القرار بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، يود أن يعرب عن شديد امتنانه لوفد الاتحاد الروسي على جهوده الحثيثة في إعداد مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والتوصل إلى الاتفاق بشأنه، بما في ذلك الاتفاق على نص بيان اليوم.

ونود بصفتنا الرئيس الحالي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي أن نبليغ الجمعية العامة بأن مجلس الأمن الجماعي لمنظمة المعاهدة، وهو أعلى جهاز في المنظمة، ناقش أكثر من ٣٠ بندا مدرجا في جدول أعماله واتخذ سلسلة من القرارات بشأنها، بما في ذلك إقرار إعلان باسم الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة وبيان بشأن قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة المعاهدة، وهما مرتبطان بصورة مباشرة بالتعاون بين

النهائي للاتفاقية. لذلك استمحو لي أن أعرب مرة أخرى عن استعداد الأمانة التقنية لمواصلة المسيرة على درب تحسين وتوسيع نطاق التفاعل والتعاون بين منظمتينا سعيا إلى بلوغ هدفنا المشترك بالقضاء على تهديد الأسلحة الكيميائية إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بيلاروس، التي ستعرض مشروع القرار A/65/L.6.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وبالتحديد، الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

تتمتع منظمة معاهدة الأمن الجماعي بمركز المراقب لدى الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الوقت ظلت أمانة منظمة المعاهدة تتمتع باتصالات دائمة مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومديريتها التنفيذية. وإن التوقيع في آذار/مارس على الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة منظمة المعاهدة أعطى زخما جديدا للعلاقات بين المنظمتين.

وتتيح الآلية القائمة حاليا لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها منظمة المعاهدة فرصا لاستغلال إمكانيات المنظمة في عمليات حفظ السلام، بما فيها العمليات المنفذة تحت رعاية الأمم المتحدة. وإن أهداف منظمة المعاهدة - وهي منظمة إقليمية ودولية دخل نظامها التأسيسي حيز النفاذ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وسُجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام - تتمثل في تعزيز السلام وتثبيت الاستقرار الدولي والإقليمي والحماية الجماعية لاستقلال الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية

ثم انضمت إلينا، حتى هذا اليوم، أكثر من ٥٠ دولة أخرى. وترد القائمة الكاملة بأسماء المشاركين في الوثيقة A/65/L.11/Add.1 التي عممتها الأمانة العامة. وأود أن أبلغ الممثلين بأن قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار ما زالت مفتوحة وهي موجودة على طاولة موظفي شؤون المؤتمرات في هذه القاعة.

يسعى كل مشروع قرار جديد إلى الدفع قدما بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وغالبا ما يفلح في ذلك. وهذه حقيقة يشهد عليها تقرير الأمين العام (A/65/382) مثلما يشهد عليها التعاون بين المنظميتين الذي ظل ينمو على مر السنين. ولم يحصل الاتحاد البرلماني الدولي إلا قبل ثماني سنوات فقط على مركز المراقب لدى الجمعية العامة، لكننا جميعا ندرك أن الطريق الذي سلكناه سويا يثير الإعجاب حقاً.

ويستند مشروع قرار هذا العام إلى الصيغة اللغوية المتفق عليها في مشروع القرار السابق، أي القرار ٢٤/٦٣ المتخذ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. كما أنه يندرج ضمن أعمال متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في جنيف (انظر A/65/289)، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥)، وتقرير الأمين العام، ورؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بشأن بناء شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد.

وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة تلك، اسمحوا لي أن أؤكد على أن الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي كان معنا هنا في نيويورك قبل أسبوعين فحسب لحضور جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، هو السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الجمعية الوطنية

منظمة المعاهدة والأمم المتحدة. ويذكر الإعلان على وجه التحديد أن أعضاء منظمة المعاهدة يعتمرون أن ينسقوا تنسيقاً وثيقاً أنشطتهم الدولية وأن يطوروا تعاوناً عملياً مع المنظمات الدولية والإقليمية، وأن يواصلوا، في الوقت ذاته، إيلاء اهتمام خاص لمسألة التعاون مع الأمم المتحدة في ما يتصل بتنفيذ قرار الجمعية العامة المعني بالتعاون مع منظمة المعاهدة، حسبما تم الاتفاق عليه في الإعلان المشترك مع الأمم المتحدة الموقع في ١٨ آذار/مارس.

وبيان ١٠ كانون الأول/ديسمبر الصادر عن الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة ينوه بالدور المحوري للأمم المتحدة في حل الصراع وبناء السلام فيما بعد الصراع. وذكرنا في البيان أيضاً، ضمن أمور أخرى، استعداد الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة لأن تضطلع بأنشطة حفظ السلام وأن تقدم القوات، في ظل ظروف محددة، لأنشطة حفظ السلام المضطلع بها برعاية مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا ليعرض مشروع القرار A/65/L.11.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): ألقى هذه الكلمة في إطار البند الفرعي (م) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، لأعرض مشروع القرار A/65/L.11، الذي دأبت الجمعية العامة على النظر فيه في جلسة عامة كل سنتين. ولقد حظي هذا القرار دائماً بتوافق الآراء، وإننا نعتقد اعتقاداً قوياً بأنه سيظل كذلك.

لقد اتخذت ناميبيا، بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، زمام مبادرة طرح مشروع قرار هذه السنة على المناقشة في الجمعية. ولذلك شاركنا، كمجموعة مؤلفة من ١٣ دولة عضواً، في تقديم مشروع القرار A/65/L.11.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل العناصر الجديدة إمكانية قيام تعاون مضموني بين الاتحاد البرلماني الدولي وكيان "الأمم المتحدة والمرأة" الجديد في مجالات شتى مثل تمكين المرأة، وإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم المنظور الجنساني، وتقديم الدعم للبرلمانات في النهوض بالتشريعات المراعية للأمور الجنسانية، ومحاربة العنف ضد المرأة، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع.

وأثناء السنوات القليلة الماضية رأينا كيف أن الاتحاد البرلماني الدولي ساعد في تنظيم وإيجاد الإسهام البرلماني في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية، سواء في استعراض الأهداف الإنمائية للألفية أو في المؤتمرين الدوليين المعنيين بتغير المناخ المعقودين في كوبنهاغن وكانكون أو في اجتماعات الجمعية العامة الرفيعة المستوى المكرسة لتمويل التنمية وفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. وذلك أمر ننوه به ونشجع على مواصلته.

ويستلهم مشروع القرار أيضا فكرة تحسين البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة بقدر أكبر، في حدود الموارد المتاحة، باعتبار ذلك مكونا هاما من طابعه الدولي الحكومي الذي لا جدال عليه. إن أهمية تحسين البعد البرلماني لأنشطة الأمم المتحدة ينبغي النظر إليها أيضا في سياق الظروف الدولية الحالية، والدور الذي تؤديه البرلمانات الوطنية في رسم السياسات الوطنية وممارسة قدر أكبر من الشفافية والمساءلة على جميع المستويات. وتلك الأهمية ينبغي النظر إليها أيضا من منظور النقطة المحورية التي تضيفها البرلمانات على دور النظام المتعدد الأطراف، وعلى وجه التحديد الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم، أود أن أصحح خطأ ورد في الفقرة ٧ من مشروع القرار، التي ينبغي أن يصبح نصها كما يلي:

"تشجع كذلك الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز إسهامه في هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق

لجمهورية ناميبيا. وإن المشاركين الذين مكثوا هنا مدة طويلة يتذكرون أن السيد غورياب خريج منظومة الأمم المتحدة. فقد عمل ممثلا للمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا طيلة سنوات في هذه القاعة قبل أن يتبوأ مناصب عليا، بما فيها أول وزير للخارجية في دولة ناميبيا المستقلة الجديدة، ومنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، ومنصب رئيس وزراء ناميبيا. ولقد أدى دورا رئيسيا في صياغة واعتماد إعلان الألفية قبل ١٠ سنوات (القرار ٢/٥٥).

ففي إعلان الألفية ذاك تعهد رؤساء الدول والحكومات، لأول مرة، بتقوية التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية في شتى الميادين ومن خلال المنظمة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها ميادين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية ومسائل المساواة بين الجنسين.

وكما سبق أن ذكرت، تستند فقرات منطوق مشروع القرار بقدر كبير إلى الصيغة اللغوية المتفق عليها في عام ٢٠٠٨، التي أقرت جملة أمور من بينها أن الجمعية العامة، بدلا من الاكتفاء بتناول العلاقات الدولية بين المنظمين العالميتين، فإنها ستنتظر، ابتداء من الدورة الخامسة والستين، في كيفية تفاعل الأمم المتحدة كمنظومة مع البرلمانات الوطنية في إطار بند منفصل من جدول الأعمال بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي".

وإن تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن الطريقة التي تنظم بها البرلمانات أعمالها مع الأمم المتحدة (A/65/289، المرفق الثاني)، الذي تم تعميمه في الجمعية العامة وأشير إليه في مشروع القرار، يشكل نقطة بداية ممكنة للمناقشة. وإن الفقرة ١٤ من مشروع القرار تسعى إلى إضفاء الطابع التنفيذي على ما أقرته الجمعية العامة بقرارها ٢٤/٦٣.

أعمال تعاونها المتعدد الأوجه والمتعدد الأبعاد مع شركائها الإقليميين سيحقق مكاسب كبيرة.

إن كازاخستان تواصل تقديم دعمها القوي للتعاون بين منطقتينا، الذي يظل يشكل إسهاما كبيرا في التغلب على المشاكل والتحديات المعاصرة المواجهة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. بل أن هذا التآزر المشترك قد مكنا فعلا من إطلاق عدد من المشاريع والبرامج الهامة. وبمرور الوقت، ازدادت عمليات الإشراف والتكامل المنهجية والشاملة والتفاعلية نضجا ونشاطا. ودفع ذلك أعدادا كبيرة بصورة مطردة من بلدان المناطق دون الإقليمية المجاورة إلى الاهتمام بمجالات مثل كفالة التنمية الاقتصادية والتجارة.

ونحن نؤيد زيادة تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والأمم المتحدة. وبينما تتطور الجماعة بسرعة، فإن تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن يساعد على قطع شوط طويل في معالجة مختلف المسائل الرئيسية، بما في ذلك النقل والطاقة والسياحة وحماية البيئة والهجرة والتعليم ومجالات أخرى، ولا سيما تجاوز حالات الطوارئ. وثمة أهمية خاصة لمسائل المياه وإدارة موارد الطاقة وتطوير التكنولوجيات ونشرها ونقلها في التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وقد اتخذت خطوات لإنشاء اتحاد جمركي ومنطقة للتجارة الحرة وسوق موحدة للطاقة. وشهد هذا العام تحقيق تقدم في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال إنشاء اتحاد جمركي بين بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي. وتماشى الآن تلك الإجراءات المكثفة والملموسة مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تعزز الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المكرسة أيضا في الوثائق التأسيسية للجماعة.

الإنسان والمنشأة بموجب معاهدات، وفي مجلس حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل لمدى وفاء الدول الأعضاء بالالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان“.

ختاما، استحو لي أن أرفع إلى الجمعية مشروع القرار [A/65/L.11](#) راجيا اعتماده اليوم بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان التي ستعرض مشروع القرارين [A/65/L.29](#) و [A/65/L.32](#).

السيدة أيتموففا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشير إلى أن القرار ٨٤/٥٨ المتخذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ منح الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة، بينما تناول القرار ١٥/٦٣ المتخذ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. ويشرفني أن أعرض، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة - أي جمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان والجمهورية القيرغيزية وجمهورية طاجيكستان والاتحاد الروسي - مشروع القرار [A/65/L.32](#) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام ([A/65/382](#)) الذي يتناول جملة أمور منها تنفيذ القرار ١٥/٦٣ ويتضمن توصيات هامة. كما نود أن نعرب عن ارتياحنا للدعم المتبادل والتعاون المفيد الذي أقيم بين الجماعة والأمم المتحدة. وإننا نولي أهمية كبيرة للاجتماعات المنتظمة التي يعقدها الأمين العام مع قادة المنظمات الإقليمية، بمن فيهم الأمين العام للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وإننا نشق بأن جهود الأمم المتحدة لتوسيع وتعزيز جدول

وبهدف تعزيز نتائج ذلك التعاون، توصي كازاخستان الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/65/L.32 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وذلك بصفتها الرئيس الحالي للجماعة ونيابة عن جمهورية بيلاروس وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان والاتحاد الروسي. ونعتبر اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء إنجازاً هاماً جداً. ونود أن نشكر جميع الوفود التي اشتركت في إعداده وانضمت إلينا في تقديمه.

ويشرفني أيضاً أن أحاطب الجمعية نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون - وهي تحديداً، جمهورية الصين الشعبية وجمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وبلدي، جمهورية كازاخستان - لعرض مشروع القرار A/65/L.29، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون".

لقد وقع رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على إعلان إنشاء المنظمة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتغطي منغوليا وجمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية إيران الإسلامية بمركز مراقب لدى المنظمة.

ويعيد ميثاق المنظمة التأكيد على تقييد الدول الأعضاء بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وكذلك بقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين وإقامة علاقات حسن جوار ودية بين الدول. ويشمل ذلك التعاون مجالات السياسة والتجارة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل والمسائل البيئية، على سبيل المثال لا الحصر. ومن بين الأولويات الأخرى للمنظمة تحقيق الاستقرار في المنطقة وبناء نظام دولي سياسي واقتصادي ديمقراطي وعادل ورشيد.

كما تدرك الأعضاء في الجماعة الاقتصادية قيمة التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية والمالية والعالمية. ولذلك، فقد أنشأت صندوقاً للتعامل مع الأزمات داخل الجماعة على سبيل الاستجابة المتعددة الأطراف للحالة الحرجة الراهنة. ونقر مع الارتياح برنامج أنشطة مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي المهادفة إلى تعزيز تقدم الدول الأعضاء في الجماعة وتيسير اندماجها بالكامل.

ولقد أصبحت الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية شريكاً هاماً لمنظومة الأمم المتحدة في منطقتنا، وذلك من خلال مبادراتها الأخيرة التي تركز على الهياكل الواسعة للتعاون الإقليمي المتعدد الأطراف المهادفة إلى كفاءة التنمية المستدامة. ويلقي الأمين العام الضوء في تقريره على الإنجازات الرئيسية لذلك التعاون. ونحن نرحب بشدة بذلك التعاون ونشجع بقوة على تعزيزه بشكل مستمر.

وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على ملاحظة التقدم الذي حققته الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في تعاونها مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد مكنت تلك الشراكة الجماعة، باعتبارها كيانا جماعياً وكذلك فرادى البلدان الأعضاء فيها، من العمل في مجالات جديدة إضافية، بما في ذلك إدارة موارد المياه والطاقة وكفاءة الطاقة والتنمية ونشر التكنولوجيات ونقلها وتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار والنقل والبيئة وبناء القدرات والتعليم والعلم والابتكار من خلال التكنولوجيا البيولوجية والمتناهية الصغر.

الذي يبين الأهداف والبرامج العامة للمنظمة والتي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بمكافحة الإرهاب والتزعة الانفصالية والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة عبر الوطنية. وهو يبرز أيضا أنشطة تعزيز التعاون الإقليمي وحماية البيئة والحد من خطر الكوارث الطبيعية. وتوجد في مشروع القرار أيضا إشارة إلى المجالات الأخرى ذات الصلة.

وتتوافق أهداف منظمة شنغهاي للتعاون والمسائل التي تعالجها مع أهداف الأمم المتحدة والمسائل التي تعالجها وجدول أعمالها العالمي. ومن ثم، يشدد مشروع القرار على أهمية تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمة ويقترح أن يواصل الأمين العام للأمم المتحدة عقد مشاورات منتظمة مع الأمين العام للمنظمة عبر المحافل والمنابر المشتركة القائمة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاورات السنوية مع رؤساء المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة.

ويقترح مشروع القرار أيضا أن تتعاون الهيئات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات مع منظمة شنغهاي للتعاون في بلوغ الأهداف المشتركة. ويوصي بأن يبدأ رؤساء هذه الهيئات والبرامج والصناديق مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة لاستكشاف كيفية إقامة التعاون مع منظمة شنغهاي.

وأعتقد أن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

الإمارات العربية المتحدة لعرض مشروع القرار [A/65/L.33](#).

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): بصفتي

رئيس المجموعة العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أشرف بعرض مشروع القرار [A/65/L.33](#) المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" وذلك بالنيابة عن

ومجلس رؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون هو الهيئة الإدارية العليا للمنظمة. وتتولى تنسيق تنفيذ الأهداف والمهام المحسدة في ميثاق المنظمة الهيئات التالية: مجلس رؤساء الحكومات، المشكل من رؤساء وزارات الدول الأعضاء في المنظمة؛ ومجلس وزراء خارجية المنظمة؛ واجتماعات مسؤولي وزارات ووكالات الدول الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك وزراء الدفاع والتجارة الخارجية والنقل والتعليم والثقافة.

ويوجد مقر أمانة منظمة شنغهاي للتعاون في بيجين. ويُعين ممثلون دائمون للدول الأعضاء في المنظمة لدى الأمانة ولدى اللجنة التنفيذية للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع للمنظمة، وهو أحد الهيئات الدائمة العديدة للمنظمة. وتُعقد اجتماعات دورية لرؤساء الأجهزة القضائية وإنفاذ القانون والجمارك. ويتولى مجلس المنسقين الوطنيين للدول الأعضاء في المنظمة تنسيق جميع الأنشطة.

وتحظى منظمة شنغهاي للتعاون بمركز مراقب لدى الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٤. وتتعاون المنظمة تعاوناً وثيقاً مع منظومة الأمم المتحدة في معظم المجالات الرئيسية لولايتها وأنشطتها. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي الشريك الرئيسي للمنظمة بعد توقيع مذكرة تفاهم معها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويمثل ذلك الخطوة الأولى باتجاه تعزيز الإطار المؤسسي للتعاون بين المنظمة وهيئات الأمم المتحدة. والآفاق المستقبلية للعمل المشترك مع منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة والجهود الإنسانية والهجرة تبدو واعدة للغاية.

من ناحية أخرى، بات من الواضح أنه لكي نعزز التعاون والتنسيق لمعالجة أهدافنا المشتركة، من الضروري جعل العلاقة بين منظمة شنغهاي للتعاون والأمم المتحدة منهجية بقدر أكبر. ولذلك، عرضنا مشروع القرار اليوم

ذلك كله المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية لقضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد توث (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخطب الجمعية في إطار البند الفرعي من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". وأنا هنا للإفادة بشأن حالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتقدم الذي حققته اللجنة التحضيرية.

تعمل الأمم المتحدة بلا كلل لصون السلم والأمن الدوليين من خلال العمل الجماعي. ويمثل تخلص العالم من مخاطر الأسلحة النووية محالا رئيسيا. والتعاون النشط والمتواصل بين الدول وفيما بينها وبين المنظمات الدولية أمر حيوي لتحقيق ذلك المطمح النبيل. وتعمل اللجنة التحضيرية بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة، وهذا هو الوقت المناسب لتوجيه الشكر للأمين العام على دعمه الثابت بصفته الوديع للمعاهدة.

وتعزيز التعاون في مجال عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية يقوي الهياكل الأمنية التعاونية التي تعزز السلام والأمن الدوليين. وقرار الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية (القرار ١٦/٦٣) هو تجسيد لأهمية هذا التعاون. وهو أمر ضروري إذا كنا نريد تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد حفل الجزء الأكبر من العقد المنقضي بتحديات صعبة في مجالي التعددية وعدم الانتشار النووي. وشهد تأكل النهج المتعدد الأطراف والتراجع عن الالتزامات السابقة

الدول التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا واليمن.

إن مشروع القرار A/65/L.33 يسلم بالحاجة إلى توثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمتها المتخصصة من أجل تحقيق الغايات والأهداف المشتركة للمنظمتين. كما يطلب المشروع إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تعمل كل في ميدان اختصاصها على زيادة تكثيف التعاون بينهما بغية تحقيق المقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ويطلب مشروع القرار أيضا إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها وبرامجها زيادة التعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمتها المتخصصة في جميع الميادين، وكذلك مواصلة التعاون في متابعة المقترحات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز وتوسيع التعاون في جميع الميادين بين المنظومتين.

إن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في جميع المجالات يؤكد حرص جامعة الدول العربية على التشاور المستمر بهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ويأتي في مقدمة بنود جدول أعمال جامعة الدول العربية إيجاد حل دائم وعادل للحالة في الشرق الوسط وقضية فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ويواكب

وقد أصبحت اللجنة قاب قوسين أو أدنى من إنجاز ولايتها. ومن خلال الالتزام والعمل الدؤوب، بتنا نقرب من نقطة التأهب لدخول المعاهدة حيز النفاذ ومستوى الاستعداد لنظام التحقق. وزاد عدد محطات نظام الرصد الدولي المعتمدة من صفر إلى قرابة ٢٦٠ محطة خلال السنوات العشر الماضية. وبالتوازي مع بناء المحطات واعتمادها بشكل مطرد، تضاعفت أنشطة وخدمات مركز البيانات الدولي بدرجة كبيرة. ويظهر حجم البيانات ومنتجات البيانات حدوث نمو كبير. كما أن ثمة تقدما مطردا في نظام التفتيش الموقعي.

وتقر اللجنة بالقيمة الفريدة للاستثمار الذي كلفته الدول الأعضاء بالقيام به. وقد استثمر أعضاؤها قرابة بليون دولار في النظام. والنظام لم يسبق له مثيل حقا في نطاقه العالمي. وهو أصل هام من أصول المجتمع الدولي. وذلك الاستثمار يشكل منبرا للمعرفة العلمية وتطوير القدرات في الدول الأعضاء. وللتكنولوجيات الأربع للرصد فوائد واضحة سواء كان ذلك في مجال الإنذار المبكر بأعماق تسونامي أو سلامة الطيران أو تغير المناخ أو أبحاث الحياة البحرية.

ولقد جرى اختبار النظام وتجربته بفعل تجربتي التفجير اللتين نفذتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. وأعرب المجتمع الدولي عن أسفه إزاء هاتين التجربتين. فقد شكلتا تحديا مباشرا للمعاهدة وللجنة. ولكنهما أظهرتا موثوقية النظام. وكان الحدثان اختبارا لقدراتنا التقنية وإجراءاتنا. وبرهنا على ما لنظام التحقق من قيمة بالنسبة للمجتمع الدولي. وثبت أن استثمار المجتمع الدولي سليم وفعال. ويتعين عدم التشكيك في إمكانية التحقق من المعاهدة في ظل اقتراحها بعمليات التفتيش الموقعي.

تجددت الجهود مؤخرا من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وانتعشت

بشأن نزع السلاح النووي. ولقد تحملت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الوطأة الكاملة لتلك الوقائع. ومرت المعاهدة بأوقات عصيبة على الصعيد السياسي. ولكن على الرغم من تلك التحديات والبيئة السياسية غير المواتية، فإن زحما معينا مكن المعاهدة من اجتياز تلك الأوقات. وبرهنت الدول الموقعة على إيمانها بالأهداف النبيلة للمعاهدة وقامت باستثمارات سياسية ومالية وعلمية.

ومن المتوقع أن تكون المعاهدة، مثلما كان الحال دائما، قوة توحيد في المنظومة المتعددة الأطراف. والمجتمع الدولي يلتف حول المعاهدة، مما جعلها تقترب من تحقيق العضوية العالمية. ومنذ آخر مرة خاطبت فيها الجمعية (انظر A/63/PV.36)، وقعت دولتان إضافيتان على المعاهدة وأودعت ثماني دول صكوك التصديق عليها. واليوم، هناك ١٨٢ بلدا قد وقعت على المعاهدة. وقبل ١٠ أعوام، لم يتجاوز عدد التصديقات عليها ٥٠ تصديقا. واليوم، فقد صدقت ١٥٣ دولة على المعاهدة، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أمثال في التصديقات. وذلك إنجاز رائع حقا.

ولقد كانت المعاهدة، وستظل، نقطة الالتفاف حول نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي يؤمن إيمانا قويا جدا بهذا الترتيب السياسي والعلمي الفريد، باعتباره صكا قانونيا جامعا وديمقراطيا وغير تمييزي. وتتمثل العوامل الكامنة وراء هذا التصميم السياسي في وجود رؤية تهدف إلى وضع نهاية للأسلحة النووية ورغبة قوية في وضع قاعدة دولية لمكافحة التجارب النووية وإرادة سياسية ثابتة تدفع باتجاه دخول المعاهدة حيز النفاذ. ولكن لدخول المعاهدة حيز النفاذ، ما زال الأمر يتطلب توقيع الدول التسع المتبقية في المرفق ٢ وتصديقها عليها.

ويسعدني أيضا أن أفيد بإحراز تقدم كبير في وضع نظام التحقق من المعاهدة خلال العقد المنقضي.

شأن تصديق الولايات المتحدة تعزيز التعاون الممتاز حتى الآن بين ذلك البلد واللجنة في بناء محطات الرصد وتشغيلها على أراضي الولايات المتحدة. وقد جرى بالفعل بناء أكثر من ٩٠ في المائة من المرافق التي تنص المعاهدة على استضافة الولايات المتحدة لها، واعتمادها. وفي روسيا، جرى بناء ما يزيد على ٧٠ في المائة من المحطات واعتمادها. وتصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المعاهدة والانتهاه من بناء مرافق الرصد على أراضيها لن يؤدي إلا إلى تعزيز الطابع الديمقراطي وغير التمييزي للمعاهدة وطمأنة جميع الدول الأطراف إلى التساوي في الالتزامات والشفافية في التحقق.

لكن نظم المراقبة لا يمكن أن تعمل إلا بقبول جميع الأطراف لضرورة النظام المرتكز على قواعد وفعاليته ونزاهته. وفي هذا الصدد، فإن الخطوات التي يجب اتخاذها لتعزيز هيكل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح واضحة تماما. وبدء نفاذ المعاهدة هو من بين الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها. فهي توفر حاجزا قانونيا صلبا أمام التجارب النووية وتحدد، بالتالي، من استحداث أنواع وتصميمات جديدة من الأسلحة النووية.

كما أنه يضمن أن تكون الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سلمية حقا وهو ذو أهمية حاسمة في عالم يشهد عودة ظهور الطاقة النووية. ونظرا لتمكن عدد متزايد باطراد من الدول من التحكم في دورة الوقود النووي، فإن التكنولوجيا وحدها لن تظل العامل الحاسم في اتخاذ دولة ما لقرار باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أو أغراض التسليح. والأدوات القانونية المنظمة لمدخلات دورة الوقود النووي تواجه صعوبات متزايدة فيما يتعلق بالتمييز بين الأنشطة المحظورة وتلك المسموح بها. وإجراء تجربة نووية يقدم دليلا عمليا وقاطعا على نوايا دولة ما. ومن ثم، فإن المعاهدة تمثل الخط الفاصل الأخير الظاهر بوضوح

التطلعات إلى تحقيق حلم إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وشكل عقد الاتفاق الجديد الذي حل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها معلما هاما. ومما يعمق ذلك الشعور بالتفاؤل أحداث رفيعة المستوى مثل مؤتمر القمة العالمي للأمن النووي والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وطرح الأمين العام بان كي - مون اقتراحه المؤلف من خمس نقاط لترع السلاح النووي. وتقدم قادة ذوو نفوذ من جميع أنحاء العالم وكذلك أطراف غير حكومية تحظى باحترام كبير بمقترحات لتخليص العالم من جميع الأسلحة النووية. كما أعاد اجتماع قمة مجلس الأمن المعقود في عام ٢٠٠٩ التأكيد على التزامه بالعمل في سبيل إخلاء العالم من الأسلحة النووية (انظر S/PV.6191). وحضر مؤتمر الدول الموقعة الذي عقد هنا في نيويورك في عام ٢٠٠٩ عملا بالمادة الرابعة عشرة ما يزيد على ١١٠ بلدان، جاءت مشاركة ٤٠ بلدا منها على المستوى الوزاري. ودعا المؤتمر في إعلانه الختامي الصادر بتوافق الآراء الدول الباقية خارج نطاق المعاهدة إلى التوقيع والتصديق عليها ليتسنى دخولها حيز النفاذ.

والإرادة السياسية للمجتمع الدولي واضحة. وتعددية الأطراف لم تتأكل. وما زال من الممكن حقا اتخاذ إجراءات متعدد الأطراف وجماعية لمواجهة التحديات المشتركة. وربما كان ذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما في عالم معقد بشكل متزايد. ولكن يجب علينا اغتنام الفرصة. ونحن بحاجة إلى أن تمارس الدول التي صدقت على المعاهدة وتلك التي لم تصدق عليها بعد القيادة.

ولا شك في أن تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة يمكن أن يكون إجراء قادرا على إحداث تحول بالنسبة للمعاهدة ولنظام عدم الانتشار على السواء. ومن

الشامل للتجارب النووية ولكنها لم تصدق على معاهدة بليندابا، سيعزز عضوية المعاهدة الأخيرة بدرجة كبيرة. وسيضفي التصديق على المعاهدة المزيد من القوة على عزم الدول الأفريقية: لا للأسلحة النووية ولا لإجراء المزيد من التجارب النووية.

وبالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقول البلدان بصورة قاطعة إن المعاهدة أساسية لمصالحها الأمنية الوطنية. ويمكن أيضا أن يمهّد ذلك الإجراء الطريق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويمكن أن يكون لتصديق مصر وإيران وإسرائيل، وهي من دول المرفق ٢، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آثار واسعة النطاق على الأمن في السياق دون الإقليمي والإقليمي. ومن شأن تصديق هذه الدول الثلاث أن يعزز الالتزام السياسي بقاعدة عدم إجراء التجارب، الذي أعلنته ٩٠ في المائة من الدول في الشرق الأوسط. وستكون تلك الخطوة حفازا إيجابيا للمسائل الأمنية الأخرى التي تؤثر على المنطقة. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فرصة لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عسكروف (أوزبكستان).

ومن الواضح أن للمعاهدة أهمية كبيرة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار العالمي. وهي تضطلع بدور رئيسي في البيئة الأمنية في عالم اليوم. فقد أجريت أكثر من ٢٠٠٠ تجربة قبل إبرام المعاهدة في عام ١٩٩٦. وعملت كل تجربة على تآكل الأمن العالمي وأدت إلى توسيع الهوة في الثقة السياسية. وفي العقد الماضي، لم يكن هناك سوى تفجيرين من تفجيرات التجارب النووية. والفرق واضح. لكنه حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة. وقد يكون دخول المعاهدة

بين هذين النوعين من الأنشطة. ويجب رسم ذلك الخط القانوني بوضوح وبصورة لا رجعة فيها. ومن شأن بدء نفاذ المعاهدة أيضا إيجاد حافز لإنهاء إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة، لحين إجراء مفاوضات لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخولها حيز النفاذ، وكذلك خفض المخزونات من هذه المواد.

ويمكن أن تفيد المعاهدة أيضا باعتبارها تدبيرا لبناء الثقة والأمن على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أشير إلى بدء نفاذ معاهدة بليندابا، التي تنشئ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، في وقت سابق من هذا العام. وهذا تطور جيد للغاية. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمعاهدة ترتبطان معا روحا ونصا وتتقاسمان تاريخا مشتركا. والمناطق والمعاهدة متكاملتان. وكل منهما يتضمن التزامات قانونية تحظر إجراء تجارب نووية. ولئن كانت المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، فإنها سارية بالفعل في جميع الدول التي تشملها المناطق القائمة. والمعاهدة ومنظمتها تدعمان المناطق الخالية من الأسلحة النووية عن طريق تزويد الدول بألية قوية للتحقق. وينبغي ألا يكون أمام الدول التي تشملها المناطق القائمة عقبات سياسية تحول دون تصديقها على المعاهدة. فهي قد قدمت بالفعل التزاما ملزما قانونا بعدم تجربة أسلحة نووية أو السماح بإجراء تجارب نووية على أراضيها.

ومع ذلك فإن نحو ٣٠ في المائة من الدول في هذه المناطق لم تصدق على المعاهدة حتى الآن. وسيكون لتوقيع تلك الدول وتصديقها تأثير هام على تحقيق عالمية المعاهدة ودخولها حيز النفاذ. كما أنه سيعزز كذلك التزامات تلك البلدان بعدم الانتشار ونزع السلاح. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، فإن التصديق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا من قبل الدول الأفريقية، التي صدقت بالفعل على معاهدة الحظر

الوقوف أن يحل مكان التعهدات الملزمة قانونا بموجب المعاهدة.

وتلاحظ جنوب أفريقيا بارتياح كبير التقدم المضطرد والمستمر في الإعداد لكفالة أن يعمل نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بكامل طاقته عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. وترحب جنوب أفريقيا بالجهود المبذولة للحصول على التصديقات اللازمة لكفالة أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وبالنسبة لهذين الأمرين، يرغب وفدي في الإعراب عن عميق امتنانه للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية والأمانة التقنية المؤقتة على جهودهما الدؤوبة، على النحو الوارد في التقرير الذي نظرت فيه الجمعية العامة اليوم (A/65/382).

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنه ليس في وسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام تحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ، بل إنه يتعين علينا أن نكشف جهودنا لتحقيق ذلك الهدف. وقد أظهرت الأحداث أيضا حاجتنا الماسة إلى توفير الأدوات الضرورية للأمانة التقنية المؤقتة للوفاء بمقتضيات المعاهدة، ريثما تدخل حيز النفاذ.

وترحب جنوب أفريقيا باعتماد مشروع هذا القرار بدون تصويت، ونشكر الوفود على مشاركتها في تقديمه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان كي يعرض مشروع القرار A/65/L.35.

السيد ميتسياليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، مشروع القرار المقدم في إطار البند ١٢٢ (ج) من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/65/L.35، والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود". وأود بادئ ذي بدء أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدعم

حيز النفاذ العامل الحاسم الوحيد بالنسبة لنظام عدم الانتشار النووي في السنوات المقبلة.

علينا أن نغتني الفرصة. وليس هناك مجال للرضى عن النفس، ولا للتقاعس. واللحظة الحالية من الزمن هي لحظة الحقيقة، ولحظة العمل. وآمل مخلصا ألا ندع هذه الفرصة تفلت من أيدينا. وليس بوسعنا أن نضيعها. إنها فرصة جد ثمينة ولا يجوز لنا أن نفوتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، الذي سيعرض مشروع القرار A/65/L.34.

السيد باشاليس (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرف جنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في دورتها الخامسة والثلاثين، أن تعرض مشروع القرار A/65/L.34، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". ويهدف مشروع القرار إلى كفالة أن تبقى هذه المسألة الهامة مدرجة في جدول الأعمال لمواصلة النظر فيها من قبل هذه الهيئة.

وفيما يتعلق بمسألة حظر إجراء تجارب الأسلحة النووية، فإن المعاهدة تعتبر تدبيرا هاما لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ورغم أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد فإن وفدي يرحب بالزخم الجديد نحو تحقيق هذا الهدف الهام.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر أساسي في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن الضروري أن تدخل حيز النفاذ بدون تأخير وبدون شروط، وفقا للعمليات الدستورية ذات الصلة. وبينما نرحب بالوقف الاختياري لإجراء تجارب الأسلحة النووية، وفقا لما أعلنته بعض البلدان، فإنه لا يمكن لهذا

بسرعة، من خلال الجهود المتضافرة والمبادرات العامة وتنفيذ المشاريع المشتركة.

وتحقيقاً لذلك الهدف، فإن مجالات الأولوية الموجودة أصلاً في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، مثل البيئة والنقل والطاقة والإصلاحات المؤسسية والحكم الرشيد، والتجارة والتنمية الاقتصادية، والزراعة ومكافحة الجريمة المنظمة، يمكن أن تشكل الأساس اللازم لإنشاء المزيد من المشاريع المشتركة في المنطقة، بما في ذلك من خلال آليات صندوق تنمية المشاريع لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر وصندوق التنمية اليوناني المنشأ في إطار المنظمة.

وفي الأشهر الأخيرة، وفي ظل الرئاسة اليونانية الحالية، قامت المنظمة بتوسيع أنشطتها في مجالات التنمية الخضراء والأعمال الحرة، تحت شعار "البحر الأسود يتحول إلى أخضر"، بغية تعزيز الوعي بالمسائل البيئية والمساعدة في تشجيع التآزر بين الأعمال في هذا القطاع المتنامي بصورة دينامية. وفي هذا السياق، اعتمد وزراء خارجية دول منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود إعلان تسالونيكي للبحر الأسود بشأن مكافحة تغير المناخ في المنطقة الكبرى، معربين بذلك عن الرؤية المشتركة لـ "تخضير" البحر الأسود وعن دعم كل شعوب المنطقة لنجاح مفاوضات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كانون.

وفي كل المجالات التي ذكرتها، ينبغي تعزيز التعاون القائم بين منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ومنظمة الأمم للأغذية والزراعة. ونرى أن برنامج تشجيع التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأسود الذي يدخل الآن عقده الثاني وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من

القيم والروح الإيجابية التي أظهرتها جميع البلدان المشاركة في تقديم مشروع هذا القرار.

إن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود أقدم منظمة اقتصادية إقليمية في منطقة البحر الأسود وكذلك أكثرها اكتمالاً وتمثيلاً من الناحية المؤسسية، وهي تعمل على دفع تعزيز التعاون في العديد من المجالات والنهوض بروح الصداقة وحسن الجوار، والاحترام المتبادل والثقة بين دولها الأعضاء. وفي السنوات الأخيرة، استرعت منطقة البحر الأسود الأوسع اهتماماً كبيراً بوصفها مركزاً للطاقة والنقل بين أوروبا وآسيا، وكذلك زيادة الاهتمام الذي أثارته أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، كما تجلّى ذلك في زيادة اشتراك المراقبين والشركاء في الحوار القطاعي على السواء في أعمال المنظمة.

ويعتبر تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وكذلك بين المنظمة والمنظمات الإقليمية أو الدولية الأخرى، سبيلاً مأموناً لتخفيف حدة التوترات وتهيئة الظروف الضرورية لمعالجة العديد من التحديات التي لا تزال قائمة في المنطقة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تقدم الأمم المتحدة وأسسة الأمم المتحدة من المؤسسات، بصورة خاصة، إسهاماً هاماً في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وعالم أكثر ازدهاراً وسلاماً وأماناً.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الأهمية الكبيرة التي يوليها أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود للتعاون مع الأمم المتحدة. وفي إطار القرار المعروض علينا، أعتقد أن هناك فرصاً سانحة لتعزيز هذا التعاون، لا سيما في المجالات التي يكثر فيها نشاط المنظمة. وسيكون هذا التعاون هاماً في تقريب منطقة البحر الأسود الأوسع من جيرانها والعالم، ومن شأنه أن يشجعها على المضي قدماً

لنقل والاتصالات التي تربط فيما بين الدول الأعضاء وتربطها بالعالم الخارجي؛ والاستفادة على نحو فعال من الإمكانيات الزراعية والصناعية للمنطقة؛ والتعاون في مكافحة المخدرات؛ والحماية البيئية والإيكولوجية وتعزيز الروابط التاريخية والثقافية بين شعوب المنطقة. وعليه، فقد شرعت منظمة التعاون الاقتصادي في عدد من المشاريع في مجالات التعاون ذات الأولوية، بما فيها الطاقة والتجارة والنقل والزراعة والأمن الغذائي ومكافحة المخدرات.

ويؤكد مشروع القرار على الارتياح العام لدول منظمة التعاون الاقتصادي للجهود التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل تقديم المساعدة التقنية والمالية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتشجيعها على مواصلة دعمها.

ومنظمة التعاون الاقتصادي، باعتبارها منظمة إقليمية مزدهرة، تنتظرها آفاق مشرقة. وقد عقدت المنظمة وأعضاؤها العزم على تحقيق أهدافها وغاياتها. ولذلك، فهي تواصل السعي إلى تعاون ومساعدة جميع الشركاء ذوي الصلة، وخاصة الأمم المتحدة. وعليه، تدعو الدول الأعضاء في المنظمة الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.40.

ثمة تصويب تحريري صغير في النسخة الإنكليزية من مشروع القرار، ففي الفقرة ٦، ينبغي أن تكون الإشارة إلى "الدول الأعضاء" وليس "الدول أعضاء".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا لعرض مشروع القرار A/65/L.41.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، وبصفة بلدي الرئيس الحالي للجنة وزراء مجلس أوروبا أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.41، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا".

اليونان وتركيا وبمشاركة منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، يمثل قصة نجاح قوية الإلهام لمثل هذه البرامج المشتركة.

وختاماً، أود أن أعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار لهذا العام بدون تصويت، أسوة بما كان يحدث في السابق؛ كما أعرب عن اعتقادي أن مشروع القرار بمجرد اعتماده سيزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، ويسهم في النهوض بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وكذلك مقاصد وأهداف منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية لعرض مشروع القرار A/65/L.40.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسر جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها رئيس مجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي، أن تعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" (A/65/L.40) نيابة عن دولها الأعضاء: أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، تركمانستان، تركيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

يدعو مشروع القرار، في جملة أمور، مختلف الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى إلى أن تُضافر جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. وتسعى الدول الأعضاء في المنظمة حثيثاً إلى تحقيق أهدافها وغاياتها، بما في ذلك من خلال الإلغاء التدريجي لحواجز التجارة، وتشجيع التجارة داخل المنطقة؛ والإدماج التدريجي لاقتصاداتها في الاقتصاد العالمي؛ وتطوير الهياكل الرئيسية

والتعصب؛ وحماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي والنازحين؛ ومكافحة الاتجار بالبشر؛ وحماية حقوق الطفل والمساواة الجنسانية وتمكين المرأة؛ وحماية حقوق الأشخاص المعوقين؛ وتشجيع الحوار بين الثقافات ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

والنسخة الأولى من مشروع القرار أعدها مجلس أوروبا في ستراسبورغ وأرسلها إلى البعثة الدائمة في نيويورك من خلال الرئاسة المنتهية ولايتها للجنة وزراء مجلس أوروبا. وبصفتنا الرئيس الحالي، نود أن نتقدم بالشكر إلى الرئاسة المنتهية ولايتها للدعم الذي قدمته لنا كميسر مشارك خلال عملية المشاورات. كما نود أن نعرب عن امتناننا للوفود كافة على نهجها البناء والتعاوني أثناء المشاورات التي كان من نتيجتها أن النص المعروض علينا هنا اليوم بات يحظى بقبول كل البعثات المعنية.

ويحدونا وطيد الأمل أن يعتمد هذا النص بتوافق الآراء في الجمعية العامة. فيلإ جانب البلدان الـ ٣٣ الوارد ذكرها في نص مشروع القرار A/65/L.41، انضمت ١٦ دولة أخرى إلى مقدميه وأنا آخذ الكلمة. وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في الجمعية إلى دعم التعاون بين المنظمين وتعزيزه بشكل أكبر.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نتفق مع تقييم ممثل بيلاروس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وممثل كازاخستان بشأن عمل الأمم المتحدة مع منظمة تعاون شنغهاي والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، فيما يتعلق بتقديمهما مشاريع القرارات بشأن هذه المواضيع (A/65/L.6) و (A/65/L.29) و (A/65/L.32). وفيما يتعلق بمناقشة البند المدرج في جدول الأعمال، أود أن أدلي ببعض الملاحظات

في البداية، أود أنؤكد إيماننا بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات يسهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/65/382).

وفي هذا السياق، يعد مجلس أوروبا واحداً من المنظمات الإقليمية التي تتعاون معها الأمم المتحدة منذ زمن طويل. والمجلس الذي أنشئ في عام ١٩٤٩ للحيلولة دون تكرار المآسي التي عانت منها أوروبا بإحلال الثقة والتعاون محل التوترات والتراعات، أصبح منذ ذلك الحين أداة فاعلة هامة في الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية واحترام سيادة القانون وإعلاء تلك المبادئ. ويضطلع المجلس بدور هام في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع الأوروبي. ويرمي مجلس أوروبا إلى المواءمة بين التشريعات الوطنية لأعضائه، لينشئ بذلك قواعد مشتركة من خلال اتفاقيات وبروتوكولات مفتوحة أمام مشاركة الدول من مناطق أخرى.

وإلى جانب دور مجلس أوروبا في إرساء المعايير، فإنه يتابع أيضاً تنفيذ تلك المعايير في دوله الأعضاء عن طريق آلياته المستقلة للرصد والإبلاغ. وإذ تولينا رئاسة مجلس أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فقد جعلنا أولويتنا تعزيز الدور السياسي للمجلس وتأثيره ورؤيته في الساحة الدولية.

ويبين مشروع القرار النطاق الواسع من المجالات التي تتعاون فيها الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وحيث تسهم أنشطة مجلس أوروبا في تعزيز أهداف الأمم المتحدة. وتشمل تلك المجالات، وإن كانت لا تقتصر على، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون؛ ومكافحة العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب

وعملية الاندماج الاقتصادي في منطقة رابطة الدول المستقلة ساعد فيها مشكوراً مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، وهو آلية مطلوبة ومتنامية بشكل دينامي لتمويل التنمية. وتشتمل حافظة البنك بالفعل على العديد من المشاريع الكبيرة. ولديه إمكانات كبيرة للتوسع في عمله، بما في ذلك في مجال تعزيز الشراكات في التنسيق الإنمائي مع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية ومصرف التنمية الآسيوي.

من جهة أخرى، أود أن أتناول العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود. فما فتئنا نعتبر تلك المنظمة المحفل الرئيسي للتعاون في منطقة البحر الأسود. وندعم الجهود لتكثيف الأثر العملي لأنشطتها. ونرى أنها ذات أهمية خاصة لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ المشاريع ذات الأولوية داخل نطاق المنظمة، بما في ذلك إنشاء طريق دائري حول البحر الأسود، وترميم معابر الركاب والعبارات بين موانئ البحر الأسود، وإنشاء شبكة كهربائية لمنطقة البحر الأسود، والتعاون في تنظيف المواقع بعد الحالات الطارئة، ومكافحة الجريمة المنظمة على نحو مشترك.

وثمة أولوية أخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، أشار إليها ممثل اليونان في معرض تقديمه لمشروع القرار A/65/L.35، وهي حماية البيئة. وركزتها المحورية متضمنة في الإعلان المشترك بشأن مواجهة تغير المناخ في منطقة البحر الأسود الكبرى الصادر مؤخراً، والذي قدم إلى المشاركين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ في كانون. ونرى أن تنفيذ الإعلان يمثل إسهاماً إقليمياً مهماً في حل المشاكل العالمية المتصلة بتغير المناخ.

كما أننا نؤيد تعاوناً مفيداً على نحو متبادل وعلى قدم المساواة بين منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر

بشأن عمل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود (المنظمة).

إن نتيجة اجتماع القمة الذي عقدته الأمم المتحدة هنا في نيويورك مؤخراً بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تؤكد مرة أخرى أنه بغية إحراز تقدم على صعيد التنمية الدولية، لا بد من تكثيف عمليات الاندماج الإقليمي. وفي هذا الصدد، نولي اهتماماً خاصاً لعمل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، التي احتفلت بذكرها السنوية العاشرة هذا العام. وفي غضون ذلك الوقت، قام الاتحاد الروسي بدور نشط وتفاعل مع أعضاء تلك الجماعة. وكان الاتحاد الروسي حاضراً في إنشائها وشارك في مبادراتها الرئيسية.

ومن الإنجازات الملموسة التي حققتها الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في الآونة الأخيرة بدء نفاذ الاتحاد الجمركي بين بيلاروس وكازاخستان وروسيا وإنشاء صندوق للتصدي للأزمات ومركز للتكنولوجيا المتقدمة. وثمة خطوة هامة إلى الأمام في إطار عملية الاندماج تمثلت في استكمال وضع المعاهدة والإطار القانوني لمنطقة اقتصادية موحدة بين بيلاروس وكازاخستان وروسيا. ويسمح ذلك للمنطقة الاقتصادية الموحدة ببدء عملها مبكراً في عام ٢٠١٢، ووضع سياسة اقتصادية متفق عليها، وكفالة حرية الحركة لرأس المال والخدمات والقوى العاملة، ويوفر للدول الأعضاء الوصول المتبادل إلى البنية الأساسية. ونعتقد أن أولويات التفاعل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية تنعكس بموضوعية في مشروع القرار بشأن التعاون بين المنظمتين. ونشكر شركاءنا من الوفود الأخرى على توجهم البناء والإيجابي إزاء مشروع القرار، فضلاً عن مشاركتهم في تقديمه.

أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، لا سيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

ويسهم الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مؤتمرات واجتماعاته المتخصصة إسهاماً قيماً في كثير من المجالات الهامة، مثل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي ومعالجة مختلف المشاكل المحددة التي تصادفها التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، بما في ذلك التمويل من أجل التنمية، والعولمة وتحرير التجارة وتغير المناخ والأمن الغذائي، فضلاً عن مكافحة انتشار الأوبئة وما يترتب عليها من آثار بشرية واقتصادية واجتماعية مدمرة. ويضطلع الاتحاد أيضاً بدور مهم في دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال علاقاته الوثيقة والمنهجية بأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا السياق، نشجع الاتحاد على أن يعمل بشكل أوثق مع جهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة في مجالات مثل تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز تفاعله مع الأمم المتحدة بشأن جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

لقد تجلّى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مواجهة التحديات القائمة والناشئة في جلسة الاستماع البرلمانية التي عقدت في الأمم المتحدة مؤخراً واستهدفت التفاعل مع الممثلين الدائمين خلال دورات عدة ناقشت مسائل فائقة الأهمية بالنسبة لبلداننا وشعوبنا كافة. وتناولت تلك المناقشات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والجهود الرامية إلى تحقيق التعافي المستدام؛ وإصلاح النظم المالية الدولية؛ والحوكمة العالمية، ولا سيما تعزيز دور الأمم المتحدة.

وفي كل تلك المناقشات، كان هناك إقرار مشترك بالدور الهام الذي يمكن للبرلمانيين أن يضطلعوا به في هذه المجالات وغيرها، خصوصاً من خلال قدراتهم التشريعية،

الأسود وجميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقات بين المنظمة والأمم المتحدة. والأولويات الرئيسية للتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة تنعكس في مشروع القرار المتعلق بذلك، والذي شارك الاتحاد الروسي في إعداده.

السيد تاج الدين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير مصر الخالص لسعادة السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الجمعية الوطنية في جمهورية ناميبيا؛ والسيد أندرز ب. جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسفير أندرا فيليب، مدير مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة، على كل جهودهم لتعزيز العلاقة بين الاتحاد والأمم المتحدة. كما أود أن أشكر معالي السيد جوزيف ديس والأمين العام بان كي - مون على جميع جهودهما لتعزيز هذا التعاون وتطويره.

مصر تؤمن دوماً بأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وهو أحد المنظمات الرئيسية التي تهدف إلى كفاءة تكاملية جهود الحكومات والبرلمانات دعماً لمنظومة الأمم المتحدة كيما تحقق أهدافها، لا سيما بشأن المسائل التي تتطلب دعماً تشريعياً أو مالياً، والتي تمس رفاه كل الشعوب وازدهارها. وهذا يشمل نطاقاً ضخماً.

ومصر إذ تؤمن إيماناً قوياً بالدور المركزي للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، فقد اضطلعت بدور فعال في ترسيخ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ولذلك قدمت هذا البند من جدول الأعمال ومشروع القرار ٧/٥١ إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٦. وثقة المجتمع الدولي في الخبرة التراكمية للاتحاد قد أبرزتها بصورة أكبر المقترحات التي قدمتها مصر وتضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، مؤكدة على

لديهما القدرة على تحقيق نتائج تتجاوز ما يمكن أن يحققه مكونات إحداها. وكندا تولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة، بحكم عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية والشرارات التي تقيمها مع تلك المنظمات، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والكمونولث ومنظمة حلف شمال الأطلسي والجماعة الكاريبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، وغيرها. ويدلل هذا العمق والتنوع في العلاقات على الأهمية التي توليها كندا لإشراك الأطراف الفاعلة والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا العام، وباعتبار كندا مضيضة لمجموعة العشرين، فإنها سُرّت بدعوة الأمين العام للمشاركة في مؤتمر قمة تورونتو لمجموعة العشرين بغية المساعدة في كفالة حضور أوسع لرؤى الأمم المتحدة في المناقشات.

وكان من دواعي سرور كندا البالغ ذلك التقدم الذي تحقق في ترسيخ هذا التعاون. ومع ذلك، لا بد أن تبذل جهود كبيرة لجعل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر فعالية. ويجب الاسترشاد في هذه الجهود باحترام ولاية ومسؤوليات كل منظمة من المنظمات وتحقيق أفضل تقسيم ممكن للعمل بينها. وعلى سبيل المثال، لا بد للمانحين والبلدان المساهمة في بعثات للسلام تحت رعاية مختلف المنظمات أن تكفل تدريباً وإعداداً ملائماً للقوات وموظفي المساندة للاضطلاع بولاياتهم. وعلى الدول أن تكفل تنفيذ الولايات في إطار الاحترام الكامل لمبادئ الكفاءة والشفافية والمساءلة. وهذه المبادئ لم تكن من قبل تمثل أهميتها اليوم، حيث يتساءل الرأي العام كثيراً عن قيمة التعاون المتعدد الأطراف.

لتجنب الحمائية وتعزيز القواعد التي يمكن أن تساعد على منع تكرار الأزمات وأن تؤدي إلى مزيد من الديمقراطية والشفافية والمساءلة في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ونرى أنه يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يضطلع بدور فعال وبناء في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات الجارية لتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وكل هذه الجهود تؤكد مرة أخرى الدور المحوري للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية فيما يتصل بالموضوع الرئيسي للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

ودور الاتحاد البرلماني الدولي لا يقل أهمية في تعزيز السلام والتفاهم والتسامح، حيثما يشارك الاتحاد بفعالية في الجهود الدولية، بما فيها جهود الأمم المتحدة، تعزيزاً للحوار بين الثقافات والحضارات والأديان.

أخيراً، وإذ تؤمن مصر بالدور الهام للاتحاد البرلماني الدولي في دعم جهود المجتمع الدولي من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نؤكد على الحاجة إلى مواصلة تطوير وتحسين العلاقة التعاونية للأمم المتحدة مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة للاتحاد في العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة واستعراض الالتزامات والأهداف الدولية.

السيد ريفار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أمر أساسي لنجاح الأمم المتحدة وأجهزتها في تحقيق أهدافها. وهو مفتاح للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتعميق التفاهم واحترام تنوع المجتمع الدولي والإنسانية المشتركة التي توحدنا.

والخبرة والمهارات التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية تكمل ما لدى الأمم المتحدة منها. وبعملهما معاً، تكون

كندا داعماً قوياً للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في عملية الآسيان لبناء المجتمعات.

وما زال التعاون المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أفغانستان يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي في جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب وتوفير مزيد من الأمن في ذلك البلد وفي المنطقة. وفي مؤتمر قمة زعماء (الناتو) في لشبونة، تعهد القادة بتعاون قوي ومثمر بين الناتو والأمم المتحدة. وكندا ملتزمة بالعمل في إطار كل من المنظمتين لضمان تعاون عملي وحوار سياسي أكثر عمقاً، لا سيما في إدارة الأزمات التي تنخرط المنظمتان في مواجهتها.

كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات تتعاون بشكل وثيق من أجل دمج الدول المهشة والمتضررة بالصراع في الاقتصاد العالمي ومواصلة جهود التعافي وإعادة الإعمار والتنمية في هذا السياق.

(تكلم بالفرنسية)

وفي عام ٢٠٠٨، وهي آخر مناسبة نظرت فيها الجمعية العامة في هذا الموضوع، أعربت كندا عن اعتزازها بتطور العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. وهذه المنظمة تتمتع بقدرات دبلوماسية في مجالي الوقاية والوساطة نود لها أن تتعزز حتى يتسنى لها أن تساعد بفعالية أكبر في تسوية أي أزمات دولية في البلدان الناطقة بالفرنسية وأن تشارك مشاركة كاملة في إيجاد حلول جماعية وواقعية. ومن شأن جهود الوساطة هذه أن تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وأسوة بما فعلته كندا في السنوات الأخيرة، وبالتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء، ستواصل كفالة أن يظل التعاون بين المنظمتين مفيداً، وأن تستخدم قدرات الفرنكفونية إلى أقصى حد في تنفيذ رسالة الأمم المتحدة،

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خير مثال على الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق، لا سيما في مجالي السلام والأمن. وتبذل في الوقت الحالي جهود تعاونية أساسية لإيجاد حلول أفريقية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في القارة. وكان إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه، شأنه شأن الجهود المبذولة لدعم تطوير الهياكل والمؤسسات التي يمكن أن تخدم احتياجات شعوب أفريقيا وتبلي تطلعاتها إلى حرية أكبر وإلى تعزيز الاستقرار والرفاه.

والتعاون المكثف بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة والاتحاد الأفريقي، بل وكل المنظمات الإقليمية، لا يهدف إلى مواجهة التحديات القائمة فحسب، وإنما إلى توفير الأدوات للنهوض بالحوكمة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأمد الطويل. وهو بذلك يسعى إلى الوفاء بالمعايير المحددة في الفصل الثامن من الميثاق لهذا النمط من التعاون وضمان أن يبقى متسقاً مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وأود أن أبرز مزيداً من أمثلة التعاون مع شركاء إقليميين ذات صلة بالأمم المتحدة. وكندا تثني على نتيجة اجتماع القمة الثالث بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) والأمم المتحدة، المعقود في أواخر تشرين الأول/أكتوبر في هانوي. والإعلان الصادر في ختام هذه القمة يحدد جدول أعمال طموح للتعاون يتضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية. وحدير بالذكر بصفة خاصة العمل الذي سيبدأ قريباً لإعداد وتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للآسيان - الأمم المتحدة المعنية بإدارة الكوارث ٢٠١١-٢٠١٥، والتي ستسهم دون شك في بناء القدرات في منطقة كثيراً ما تتضرر بالكوارث الطبيعية. وشأنه شأن كندا، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك حوار للآسيان في عام ١٩٧٧. وتبقى

مدرسة حفظ السلام في باماكو؛ ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في أكرا؛ والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوجا. ويسر كندا كذلك أن تعلم بإطلاق سجل الأمم المتحدة لكبار خبراء إصلاح القطاع الأمني واستخدامه عملياً في عام ٢٠١٠ في سياق مهمة مشتركة مع الجماعة. وهذا مثال لنوعية التعاون الملموس بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية التي تدعم الابتكار البناء لكل الشركاء المعنيين.

وهذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لعضوية كندا في منظمة الدول الأمريكية. وقرارنا بأن نصبح عضواً كاملاً العضوية جاء في لحظة مهمة بالنسبة لكندا ونصف الكرة الذي ننتمي إليه، إذ تقف الأمريكتان على أبواب فترة تشهد استعادة أو توطيد المؤسسات الديمقراطية عبر المنطقة وتطوير آليات جديدة وأكثر فعالية للتعاون، لا سيما مؤتمرات قمة الأمريكتين. وهذه المؤتمرات لا تساعد على حفز حوار منتظم بين الزعماء بشأن القضايا والتحديات الرئيسية بالنسبة لنصف الكرة فحسب، بل تسهم أيضاً في تطوير العمل في دعم النمو الاقتصادي وتدعيم الديمقراطية وتعزيز الأمن.

وفي إطار جهود كندا الحالية لتعميق مشاركتها في الأمريكتين، فإننا نشدد على تعددية الأطراف الفعالة والتي تقوم على تحقيق النتائج. وما فتئت كندا ترى أن منظمة الدول الأمريكية هي المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية في الأمريكتين، وأنها محفل أساسي للتعاون بين الشركاء في نصف الكرة. ونحرص على أن تستمر في الاضطلاع بدور قوي في المنطقة في خدمة احتياجات كل أعضائها. وتحقيقاً لذلك، فإننا ندعم بفعالية الجهود الرامية إلى تحديد أولويات المستقبل لمنظمة الدول الأمريكية على نحو أفضل وضمان مواءمة مواردها مع تلك الأولويات. وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، واتساقاً مع موقف كندا داخل منظومة الأمم

لا سيما في دعم بعثات حفظ السلام في البلدان الناطقة بالفرنسية، وأن تصبح العلاقة بينهما نموذجاً للتكاملية بين عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

لقد عملت كندا طويلاً مع النظراء الأفارقة على إيجاد حلول دائمة لتزاعات طال أمدها في أنحاء شتى من القارة، وذلك من خلال نظرائها الثنائيين مباشرة أو بدعم المؤسسات الأفريقية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وشاركت كندا في العديد من برامج بناء القدرات مع هذه المؤسسات، لا سيما في مجالي السلام والأمن. ونحن ندعم اضطلاع هذه المؤسسات بدور قيادي في الأزمات في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز مثالين إيجابيين حدثا مؤخراً.

عن طريق فريق فريق الاتصال الدولي، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رئيسي في الوساطة وحل الأزمة في غينيا. وساعد هذا التفاعل الإقليمي النشاط غينيا في التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة السياسية. وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي حالياً بدور فعال في السعي إلى حل الأزمة السياسية في كوت ديفوار.

وقد اعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالحسن واثارا بصفته الفائز الشرعي في الانتخابات الرئاسية وطالبا الرئيس المنتهية ولايته لورون غباغبو بتسليم السلطة. واتخذت كندا أيضاً هذا الموقف.

وكندا تقيم شراكة ممتازة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخاصة من خلال نطاق واسع من الأنشطة المتصلة بمنع نشوب الصراع والوساطة وإدارة الصراع في غرب أفريقيا. وتشمل تلك الشراكة عمل العديد من المؤسسات، ومنها المراكز الممتازة الثلاثة المحددة من جانب الجماعة:

لذلك النطاق الواسع من القضايا التي تواجهها هي التي ستحدد كيف يتطور التعاون بين المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. والجهود الجماعية لوضع ترتيبات وإنشاء مؤسسات تنسم بالمرونة والتجاوب والفعالية للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي في مستهل قرن جديد تستحق كل دعمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

السيد منصوروف (الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية) (تكلم بالروسية): الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الرئيسي للموامة بين مصالح العديد من البلدان، وهي ذات أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في كل منطقة من مناطق العالم. وجميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية - بيلاروس، روسيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان - أعضاء في الأمم المتحدة يعملون من أجل تطوير التعاون الدولي بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد.

وفي إطار تطور الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة، وفي ظروف التكافل العالمي المتزايد، ما فتئ دور المؤسسات الدولية ومنظمات التكامل ينمو. واليوم، تبرز الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية كواحدة من رابطات التكامل الأكثر تطوراً. وقد شاركت الدول الأعضاء بنشاط في اجتماع القمة الناجح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في آستانة، الذي أكد فيه الأمين

المتحدة، يبقى تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بين أولوياتنا العليا.

ومنظمة الدول الأمريكية شريك أساسي للأمم المتحدة في هايتي. ومشاركة كندا في هايتي مستمرة منذ سنوات عديدة، ونحن ندعم جهوداً مشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للتشجيع على احترام حقوق الإنسان وبناء المؤسسات، بدءاً بإنشاء البعثة المدنية الدولية في هايتي في عام ١٩٩٣. وكانت هذه أول بعثة ميدانية مدمجة بالكامل بقيادة مشتركة بين منظمة إقليمية والأمم المتحدة، وقد نشرت قبل أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية.

وما زالت كندا مشاركة في هايتي، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، حتى اليوم. والولاية الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تعكس المبادئ والأولويات التي تشاطرها بلدان الأمريكتين وهي شاهد على أن قرابة ١٥ دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية تسهم في تلك البعثة. كما تنشط منظمة الدول الأمريكية في دعم جهود الإغاثة وفي الإسهام في استجابة المجتمع الدولي الطويلة الأجل للزلازل الذي ضرب البلد في كانون الثاني/يناير. وقد عملت منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية مع بعثة الأمم المتحدة لدعم المجلس الانتحابي المؤقت في هايتي لإعداد للانتخابات الرئاسية في البلد وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. ولم تخل تلك المهمة من المصاعب. إلا أن ذلك الجهد يعكس الالتزام المستمر لمنظمة الدول الأمريكية ببناء المؤسسات واستعادة الهياكل الحكومية كجزء من العملية الإنمائية الطويلة الأمد في هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

وكندا ترحب ترحيباً حاراً بالإجراء الذي ستتخذه الجمعية اليوم لإبراز وإعادة تأكيد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد رتنا على الإدارة السليمة

وتصبح تلك الوثائق نافذة المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لتؤذن بذلك بدء عمل منطقة اقتصادية موحدة كاملة الأركان بين بيلاروس وروسيا وكازاخستان.

وبإنشاء الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية الموحدة، تتجه الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية قدماً صوب إنشاء اتحاد اقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، يستهدف تحقيق تعاون تكاملي ومفيد على نحو متبادل بين المنطقة وغيرها من البلدان والرباطات الاقتصادية الدولية الأخرى والاتحاد الأوروبي بغية إقامة منطقة اقتصادية موحدة.

في هذا الصدد، وفي هذه المرحلة من التطور، تشهد الجماعة النتائج العملية للتكامل الذي يمكن أن يزيد من تعزيز التفاعل الدولي وتشجيع التعاون الناجح مع الأمم المتحدة. ويسرني أن أشير إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونسكو هم الآن من بين الشركاء الرئيسيين للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

ومنذ اتخاذ القرار ١٥/٦٣ في عام ٢٠٠٨ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، تمخض التعاون المركز بين حكومات بلداننا والجماعة والأمم المتحدة عن إحراز تقدم في طائفة من المجالات المحددة. ووفقاً للقرار المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للمجلس المشترك للجماعة الاقتصادية المعقود على مستوى رؤساء الدول، كثفنا الجهود لبيرة مشروع مفهوم بشأن كفاءة استخدام موارد المياه والطاقة في منطقة آسيا الوسطى. وقد أصبحت تلك المسألة محور تعاوننا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإدارة الأمم المتحدة للشؤون

العام بان كي - مون على أهمية التنمية المستدامة كأساس لعالم أكثر أماناً.

وفي هذا العام، احتفلت منظمنا بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على معاهدة تأسيسها. وفي غضون ذلك، شهدنا نجاح إنجازات ملموسة مثل إنشاء اتحاد جمركي بين الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان، إلى جانب إنشاء صندوق مواجهة الأزمات ومركز للتقنيات المتقدمة. كما أن نظام التجارة الحرة الحالي داخل إطار الجماعة قد زاد من حجم التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء بواقع أكثر من أربعة أضعاف، من ٢٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. والاتحاد الجمركي الذي أنشئ في إطار الجماعة الاقتصادية يعمل منذ ١ كانون الثاني/يناير. وكذلك أنشئت لجنة الاتحاد الجمركي، وهي هيئة فوق وطنية، وفوضت بالتنظيم الجمركي وغير الجمركي للتجارة الخارجية، كما بدأ نفاذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بالاتحاد.

لقد جاء إنشاء صندوق مواجهة الأزمات في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في توقيت ملائم، حيث تسنى بموجبه تقديم المساعدة المالية للدول أعضاء الجماعة لمساعدتها في التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية. وقد حصلت طاجيكستان بالفعل على ٧٠ مليون دولار كمساعدة مالية، وطلبت قيرغيزستان قرضاً هو الآن قيد الدراسة.

وفي أوائل عام ٢٠١٠، بدأ العمل في مرحلة أخرى أكثر تقدماً على طريق التكامل - إنشاء منطقة اقتصادية موحدة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أكمل رؤساء الدول ١٧ اتفاقاً دولياً تؤكد، في إطار المنطقة الاقتصادية الموحدة، على حرية نقل البضائع والخدمات ورأس المال وتنقل العمال، إلى جانب إنشاء آليات موحدة للتنظيم الاقتصادي.

للتنمية الصناعية، فقد أطلقنا مشروعاً لإنشاء شبكات لتعزيز الاستثمار ونشر التكنولوجيا في بلدان الجماعة.

ونحن على اتصال مستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص التنسيق بين المؤسسات الدولية المشاركة في تنفيذ برامج تتعلق بإعادة تأهيل الأراضي المتضررة بفعل الآثار السلبية لقطاع تعدين اليورانيوم.

وقد شاركت الجماعة الاقتصادية، إلى جانب حكومة جمهورية فيرغيزستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في منتدى دولي رفيع المستوى بشأن موضوع "نفايات اليورانيوم في آسيا الوسطى: مشاكل محلية وآثار إقليمية وحل عالمي" الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في جنيف. واعتمد المنتدى إعلاناً مشتركاً يعرب عن النية في حل مشكلة نفايات اليورانيوم وتقديم مساعدة شاملة لتنفيذ جميع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها.

ويكتسب المجال الثقافي والإنساني أهمية أيضاً. وعملاً بمذكرة التفاهم، فإننا نتعاون مع أمانة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال التكنولوجيا البيولوجية بصفة رئيسية.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن التفاعل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية عنصر حاسم في النظام لكفالة المحافظة بفعالية على الاستقرار في أوروبا وآسيا. ونظراً للخبرة الإيجابية الواسعة التي حصلنا عليها من هذا التعاون، ترحب الجماعة الاقتصادية بتعزيز دور الأمم المتحدة في المنطقة. والجماعة لديها اهتمام مستمر بمواصلة تطوير التعاون المثمر والمفيد بصورة متبادلة. وأشكر الجمعية على اعتماد مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية (A/65/L.32).

الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء خبرة كيانات الأمم المتحدة في صياغة الوثائق المفاهيمية واحتياطياتها الكبير من الخبرات، فإننا نعمل على دعم المنظمات المذكورة آنفاً في دعوة خبراء دوليين للعمل في بلورة مشروع مفهومنا واجتذاب الموارد التمويلية لهذا المشروع.

وفي سياق منفصل، أود أن أشدد على أهمية المؤتمر الدولي بشأن موضوع "الماء من أجل الحياة" الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في دوشاني واسترعى انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة مشاكل المياه في المنطقة. وتعكف الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية حالياً، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على تنفيذ مشروع مشترك بشأن تعزيز القدرة المؤسسية لدعم كفاءة الطاقة في بلدان آسيا الوسطى. وفي إطار هذا المشروع، تعقد حلقتنا عمل إقليميتان في كازاخستان وطاجيكستان لوضع المبادئ التوجيهية ذات الصلة للبلدان المشاركة.

وتمثل الأنشطة الابتكارية مجالاً آخر للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، تنفذ الجماعة، بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، استعراضات للأداء بشأن الابتكار. وجرى تقديم الاستعراض التجريبي، المكرس لأداء جمهورية بيلاروس في مجال الابتكار في وقت سابق من الشهر الحالي خلال الدورة السنوية للجنة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، التي عُقدت في جنيف.

وبموجب مذكرة التفاهم بين أمانة الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة الأمم المتحدة

الدولية. وثمة حاجة إلى إعداد وتنفيذ آليات للتعاون تؤدي إلى نتائج محددة. ولمصرف التنمية الأوروبي الآسيوي خبرة جيدة في إقامة الشراكات مع منظمات مثل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يسخر المصرف آليات المساعدة التكنولوجية الحالية والدعم المالي المتوفر لإجراء أبحاث بشأن المسائل الراهنة في مختلف مجالات التعاون، ويشجع على اعتماد وتنفيذ قرارات تتصف بالمسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق تحسين فعالية المشاريع الاستثمارية. وعلى سبيل المثال، واستجابة لطلب من مجلس سياسة الشفافية، في لجنة التكامل التابعة للجماعة الاقتصادية، يمول المصرف خطة شاملة في مجال الهياكل الأساسية لتطوير الطرق الرئيسية والسكك الحديدية المدرجة في قائمة طرق النقل للجماعة الاقتصادية. ومن الواضح أن بناء ممرات للنقل تربط الأجزاء الغربية والشرقية من القارة سييسر تطوير القدرة على النقل في دول آسيا الوسطى والمنطقة بأسرها.

وبرهن القرار الذي اتخذته رؤساء دول الجماعة الاقتصادية بإسناد وظائف إدارية للمصرف فيما يختص بصندوق الجماعة لمواجهة الأزمات على التعاون والشراكة البنائين في إطار الجماعة. وقد أنشئ الصندوق بهدف التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية الدولية بتوفير اعتمادات مستقرة وتمويل مستقر للمشاريع الاستثمارية الحكومية الدولية. وشرع المصرف بالفعل في العمل في هذا المجال وخصص الشطر الأول من الأموال. ولا شك في أن هذا واحد من مشاريع التكامل الرئيسية في مرحلة ما بعد الحقبة

وقد أعدت الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، خصيصاً لهذه الجلسة، كتيبات عن أنشطة التكنولوجيا الابتكارية الجارية التي ستشهدتها بلدنا في العام المقبل ومناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء منظماتنا. وسأهدي هذه الكتيبات والمواد لمكتبة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٦/٦٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس التنفيذي لمصرف التنمية الأوروبي الآسيوي.

السيد فينوغيوف (مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي) (تكلم بالروسية): عندما أنشئ مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي بمبادرة من رئيسي الاتحاد الروسي وكازاخستان في عام ٢٠٠٦، نُظر إليه باعتباره أداة هامة للتكامل المالي في مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية.

وجرى مؤخراً توسيع النطاق الجغرافي لعمل المصرف مع انضمام دول جديدة إلى عضوية المصرف. فقد أصبحت جمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان أعضاء كاملي العضوية في المصرف. وأبدت دول أخرى أيضاً اهتماماً بالانضمام إلى عضوية المصرف.

ونحن على اقتناع بأن الانضمام إلى مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي يتيح لكل دولة فرصاً جديدة لاجتذاب الاستثمارات في الأجل الطويل لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الوطنية الكبيرة. وفي سياق اختيار المشاريع الاستثمارية، فإننا نسترشد بمهمة المصرف المتمثلة في تعزيز عمليات التكامل وزيادة القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء في المصرف.

وتعمل منظمات دولية أخرى أيضاً في هذا المجال. وفي هذا الصدد، فإن مسألة التعاون والتنسيق حاسمة في تحقيق نتائج إيجابية من العمل المشترك للمؤسسات الإنمائية

الكهرمائية وغيرها من مصادر الطاقة المستدامة. ويدعم المصرف الصادرات ويقدم مساعدات تقنية للمنظمة في هذا المجال. ويجري إيلاء اهتمام أكبر للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بشأن التنمية الابتكارية للدول الأعضاء في المصرف. وفي هذا الصدد، يجري إعداد استعراض للممارسات المبتكرة في مجال التنمية في جمهورية بيلاروس، وذلك بمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وهو الأمر الذي قد يسفر عن مشاريع استثمارية جديدة. وقبل أسبوع فحسب، جرى النظر في الاستنتاجات والتوصيات الأولية لهذه العملية في الدورة الخامسة للجنة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي عقدت في جنيف. ونأمل أن يشكل هذا المشروع إسهاما هاما في الأنشطة الإنمائية لذلك البلد. وأبدت الدول الأخرى الأعضاء في المصرف اهتماما كبيرا بهذا المجال ونعكف، بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، على إعداد مشروع ماثل لجمهورية كازاخستان.

وختاما، أود أن أشدد مرة أخرى على استعداد مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي للتعاون بصورة فعالة مع المنظمات التي يهدف نشاطها إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة للدول الأعضاء في المصرف وتحقيق إمكاناتها الاقتصادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن لرئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

السيد سال (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط) (تكلم بالفرنسية): يسعدي حقا حضوري هنا اليوم لإطلاعكم على الأنشطة التي قامت بها مؤخرا الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وللتشديد على أوجه التآزر

السوفياتية، ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء الأخرى في رابطة الدول المستقلة ستبدي اهتماما بهذا المشروع.

وقد كانت لنا أيضا تجربة إيجابية في تعاوننا مع اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، والذي أسفر عن صياغة تقرير إقليمي عن تغير المناخ وموارد المياه في آسيا الوسطى، الذي قدم إلى المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول في عام ٢٠٠٩. وحظي التقرير بالترحيب، وهو يمثل حاليا الورقة البحثية الإقليمية الرئيسية الأولى بشأن هذه المسألة. وكان من بين النتائج العملية الهامة لتقرير نشر نتائج العمل الجاري لتطوير الخدمات الدولية لاستخدام المياه.

وفي سياق دعم المبادرات الدولية بشأن مسألة بحر الآرال، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وفر المصرف مساعدة تقنية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال في تمويل إعداد التقرير الإقليمي عن الأمن والتعاون التقني في آسيا الوسطى. وفي إطار العمل بشأن هذه الوثيقة، جرت دراسة الممارسات الدولية والإقليمية بشأن استخدام موارد المياه وصدرت توصيات لبلدان آسيا الوسطى.

وفي السابق، ساند المصرف أنشطة البرنامج الخاص التابع للأمم المتحدة بشأن الحلقات الدراسية الدولية لدراسة فقدان المياه في آسيا الوسطى بمشاركة خبراء من المركز الدولي الروسي للعلم والتكنولوجيا. ويدرس المصرف أيضا الاستغلال الرشيد لاستخدامات الطاقة الكهرمائية في قيرغيزستان وطاجيكستان، وذلك أساسا من خلال بناء محطات كهرمائية صغيرة.

ويعمل المصرف مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن كفاءة الطاقة وتوفير الطاقة وتوفير الطاقة

والأديان، الذي نرى أنه ضروري لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تتمتع بالرخاء والاستقرار.

وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي قد يختلف، ونحن نطبق أساليبنا، فإن مواضيع اهتمام الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تتقاطع بدرجة كبيرة مع مواضيع اهتمام الأمم المتحدة. كما تعتبر جمعيتنا ميثاق الأمم المتحدة الأساس لجميع الإجراءات الدولية المشروعة. وقد قررت البرلمانات الأعضاء في الجمعية استغلال موارد الدبلوماسية البرلمانية لدعم جهود الأمم المتحدة في المنطقة.

والجمعية لا تدخر وسعا، منذ إنشائها، لإقامة علاقات ممتازة مع منظومة الأمم المتحدة بالكامل. وأسهم مسؤولون كبار من الأمم المتحدة إسهاما قيما في الكثير من اجتماعاتنا، ومثل أعضاء مختلف الوفود الوطنية الجمعية في العديد من اجتماعات الأمم المتحدة. وكمثال على مسؤولي الأمم المتحدة الذين شاركوا في اجتماعات الجمعية، نذكر السير جون هولمز، الوكيل السابق للأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة كارن أبو زيد، المفوضة العامة السابقة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيد فيليبو غراندي، المفوض العام الحالي للوكالة؛ والسفير روبرت سير، المنسق الخاص لعملية سلام الشرق الأوسط؛ والسيدة مارغريتا فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛ والسيد جون - كلود لابورد، رئيس فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

كما اشترك ممثلون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية البرلمانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملنا وجرى التوقيع على اتفاقات محددة مع المنظمة

المتزايدة بين جهود الجمعية وجهود الأمم المتحدة. وبعد عام من حصول الجمعية على مركز مراقب في الجمعية العامة، سأقدم أولا عرضا موجزا بشأن تطور العلاقات بين مؤسستينا.

كما يعلم الكثيرون هنا، فإن جمعيتنا، المؤلفة من ٢٦ دولة عضوا تتأخم جميعا البحر الأبيض المتوسط أو تجاوره، منبر فريد للدبلوماسية والحوار البرلمانيين في المنطقة. وقد ولدت الجمعية في عام ٢٠٠٦ نتيجة تحول ونضج عملية سياسية إقليمية بدأت في إطار الاتحاد البرلماني الدولي في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، تعرف باسم المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويشمل مجال عمل الجمعية البرلمانية مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية. وتركز جهودنا على المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية لمنطقتنا مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛ والجوانب الإقليمية لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وكذلك وبناء على طلب الأمم المتحدة، مسائل جيوسياسية حساسة أخرى في المنطقة مثل البلقان. كما نسعى إلى تعزيز التغييرات اللازمة لتطوير التكامل الاجتماعي والاقتصادي الإقليمي؛ والتصدي لتحدي تغير المناخ؛ وزيادة ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المحدودة؛ وتحسين حماية البيئة عن طريق، على سبيل المثال، معالجة المسألة الشائكة المتمثلة في تصريف النفايات السامة في البحر؛ وتعزيز الإدارة المستدامة للطاقة بكفالة أمن الإمدادات والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

كما نتناول المشاكل المتعلقة بالهجرة، ولا سيما المسائل المثيرة للقلق المتمثلة في الاتجار بالبشر، وحقوق الإنسان، ومركز المرأة وحالتها. والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تولي أهمية خاصة لتعزيز الحوار بين الثقافات

ولا سيما مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي.

وتتضح أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في ثلاثة مجالات على وجه الخصوص. أولاً، في عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث جمع الاجتماع الدولي الذي عقدته الجمعية والأمم المتحدة لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، الذي عقد في مالطة في شباط/فبراير، بين برلمانيين ودبلوماسيين وخبراء من المنطقة بأسرها وكذلك ممثلين للمجموعة الرباعية. وكان هدف الاجتماع الإسهام في استئناف المفاوضات بشأن المسائل الأساسية لحل الصراع: القدس والمياه والحدود واللاجئون والمستوطنات. ومما عزز التقدم الذي أحرز في الاجتماع أيضاً مشاركة رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، في دورتنا العامة الخامسة التي عقدت في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشدد على أن تلك كانت أول زيارة رسمية يقوم بها السيد ريفلين لبلد عربي وقد اجتمع في تلك المناسبة مع نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي مجال البحث العلمي والتعليم، جرى تعزيز التعاون بين الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والأمم المتحدة في الشهر الماضي في باريس لدى تدشين المنتدى البرلماني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المشترك بين الجمعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والذي يتمثل هدفه في زيادة تبيان العلاقات بين صناع القرارات السياسية والخبراء العلميين.

وللجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أنشطة أيضاً في مجال الشؤون الاقتصادية. وأتاح تدشين فريق الجمعية المعني بالتجارة الخارجية والاستثمارات في البحر الأبيض المتوسط في لشبونة في أيار/مايو لمنطقتنا منبرا لجمع

العالمية للأرصاء الجوية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد سعت جاهدا خلال فترة رئاسي، التي انتهت قبل بضعة أسابيع، إلى مواصلة العمل الذي قام به سلفي، السيد عبد الواحد الراضي، لتعزيز وتقوية التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ولترسيخ مكانة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على الساحتين الإقليمية والدولية. وكافأت الجمعية العامة هذه الجهود في العام الماضي بمنح الجمعية البرلمانية، بوصفها منظمة إقليمية مشتركة بين الدول تتمتع بالاستقلال الذاتي، مركز المراقب في الجمعية. وكان ذلك نتاج العمل الذي اضطلع به جميع أعضاء البرلمانات لدينا الذين التزموا، بشكل فردي وجماعي، بتنفيذ برنامج جمعيتنا ورؤيتها بغية جعل البحر الأبيض المتوسط هيئة توحد ولا تفرق. والرئيس الجديد للجمعية البرلمانية، صديقي النائب البرلماني المصري محمد أبو العنين، ملتزم بمواصلة ذلك العمل خلال العامين المقبلين.

وفي سياق مركز المراقب الجديد الذي حصلت عليه الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، شاركت الجمعية مشاركة فعالة في عدد كبير من الأحداث التي نظمتها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن؛ والدورة الرابعة والخمسون للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة والتي عقدت في نيويورك؛ والمنتدى الثالث لتحالف الحضارات؛ والدورة الحادية عشرة لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والتي عقدت في نيويورك أيضاً؛ واجتماع الأمم المتحدة لأفريقيا بشأن قضية فلسطين، الذي عقد في الرباط. وبالطبع، شارك ممثلو الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط كذلك في الاجتماعات الرفيعة المستوى في إطار الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة،

سنة العمل الأولى هذه لنا في مركز المراقب لدى الجمعية العامة سنة حافلة للغاية. والتعاون بين منظميتنا مثمر جدا في مجالات عديدة. والجمعية ملتزمة بمواصلة السير على ذلك الطريق لكي تحقق جهودنا المشتركة الرخاء والاستقرار في العالم بما يعود بمنافع أكبر على الشعوب التي تعيش على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جونسن (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني للغاية أن آخذ الكلمة في وقت يقود فيه الجمعية العامة سياسي سويسري من الطراز الأول. والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة للبرلمانات الوطنية تتخذ من جنيف مقرا لها، مدين بالكثير لبرلمان سويسرا وحكومتها وشعبها.

وأنا أحمل تحيات رئيس الاتحاد، الناميبي الجنسية ثيو - بن غوريراب. وقد اشترك رئيس الجمعية العامة والسيد غوريراب قبل أسبوعين في افتتاح الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة والتي أعتقد أنها كانت إسهاما برلمانيا قويا في المناقشات بشأن الحوكمة الاقتصادية العالمية والدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة الذي يتولى الرئيس تنسيقه هنا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفير إمفولا ووفد ناميبيا على قيادة المشاورات مع الدول الأعضاء وعلى عرض مشروع قرار موضوعي ومتبصر (A/65/L.11). كما أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في تقديم هذا المشروع. وأخص بالشكر ممثلي مصر والهند وشيلي وإيطاليا الذين

البرلمانيين والوكالات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار والمصارف والأطراف الاقتصادية الرئيسية الأخرى بهدف تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وشهد أول اجتماع تنفيذي للفريق، والذي عقد في الشهر الماضي في نابولي، مشاركة نشطة في هذا المشروع من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي وموافقتها على استضافة الاجتماع المقبل في جنيف في ربيع عام ٢٠١١.

وسيمكن جدول أعمال العام المقبل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من تعزيز علاقتها مع الأمم المتحدة في مجالات أخرى ذات طابع سياسي بالغ، وخاصة الاجتماع البرلماني الدولي للجمعية والأمم المتحدة لدعم عملية الإصلاحات الدستورية في البوسنة والهرسك والذي سيعقد في مالطة في ربيع عام ٢٠١١ بناء على دعوة من برلمان مالطة. ويشكل ذلك الاجتماع متابعة للبعثة التي أوفدها مكتب الجمعية البرلمانية إلى سراييفو في حزيران/يونيه، والتي نُفذت تلبية لطلب من الأمين العام، وللمشاورات المثمرة التي جرت في تلك المناسبة مع الفريق الرئاسي للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقبل أن أختتم، أود أن أكرر شكري للأمين العام ولوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على سماحهما للسيد سيرجيو بياتزي، وهو مسؤول كبير في الأمم المتحدة، بالعمل معنا حيث يشغل منصب الأمين العام لجمعيتنا منذ إنشائها. وهذا دليل إضافي على أحواء التعاون الممتاز القائم بين الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وبتقديم هذا العرض الموجز لأنشطة جمعيتنا، قصدت أن أشدد على مدى التكامل بين أنشطة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وأنشطة الأمم المتحدة. وقد كانت

حيث جمع بين أعضاء البرلمانات وقام ببناء الدعم في أوساط البرلمانات لعقد اتفاق دولي سليم ونقل وجهات نظرها إلى المؤتمر. بل إن الاتحاد يعمل منذ سنوات طويلة مع البرلمانات بشأن المسائل ذات الأهمية المحورية لتطلعات الأمم المتحدة، مثل تمويل التنمية والمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتغير المناخ وأقل البلدان نمواً. ومشروع القرار المعروض على الجمعية يقر بقيمة هذه التبادلات ويقترح زيادة المنهجية في العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وتستفيد فقرات أخرى في مشروع القرار من العمل المشترك الذي قمنا به في لجنة بناء السلام ومنتدى التعاون الإنمائي التابع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل له. ونشيد بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ونتطلع إلى تعاون قوي معه في السنوات المقبلة. وفيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة والمجاهرة برفض العنف ضد المرأة، نعلم أن ثمة أمراً فريداً يمكننا الاشتراك فيه. فنحن أيضاً ندرس بصورة وثيقة كيف يمكن للبرلمانات الوطنية إيجاد تقدير أعمق بكثير للأدوار المتعاضدة للرجل والمرأة في نسيج العمل السياسي. وعلاوة على مصطلح تعميم مراعاة المنظور الجنساني، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي حالياً بعمل رائد يهدف إلى إجراء تغيير حقيقي في البرلمانات لجعلها مراعية للمنظور الجنساني. وآفاق ذلك العمل مثيرة للحماس ويقر مشروع القرار بذلك عن حق.

إن الاتحاد البرلماني الدولي يعزز الديمقراطية ويساعد على بناء برلمانات قوية. إن البرلمانات التمثيلية والشفافة والمفتوحة والخاضعة للمساءلة والفعالة حيوية للسلام والتنمية. ويمكن لمؤسستينا أن تسهما إسهاماً كبيراً في هذا المجال ونحن نرحب بأن مشروع القرار يشجعنا تحديداً على المساعدة في تيسير توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات على المستوى الوطني، بما في ذلك من حيث تعزيز

قادات بلدانهم الاتحاد البرلماني الدولي وتولت رئاسته في السنوات الأخيرة والذين قدموا جميعاً دعماً قوياً واستباقياً.

وكما يبين آخر تقرير للأمين العام (A/65/382) بوضوح، فلقد كان هناك قدر كبير من التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي خلال العامين الماضيين. وبدون الخوض في تفاصيل جدول الأعمال العريض هذا، أود أن ألقى الضوء على بضع نقاط ذات أهمية خاصة.

في نهاية العام الماضي، كلفت الجمعية العامة الاتحاد البرلماني الدولي بالإسهام في التحضيرات لمؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. واحتلت هذه المسألة مرتبة متقدمة في جدول أعمال المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات الذي عقد في وقت سابق من هذا العام. وزودتنا البرلمانات في جميع أنحاء العالم بمعلومات حول كيفية أدائها لعملها التشريعي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى عرض النتائج التي توصلنا إليها أمام مؤتمر القمة البرلماني وتم أيضاً إطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عليها.

وتعهد رؤساء البرلمانات الذين اجتمعوا في جنيف ببذل المزيد وعدم الاكتفاء بمحاولة إدراج الأهداف الإنمائية في جداول العمل اليومية للبرلمانات، بل سنهنا في صورة قوانين. كما حثوا جميع البرلمانات التي تدرس مشاريع الميزانيات ومشاريع القوانين على النظر في آثارها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعبئة الجهود البرلمانية باتجاه بلوغ أهداف الألفية بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. وأود أن أقول إن ذلك سيجعل دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية أكثر رسوخاً على قاعدة السياسة الوطنية.

لقد وصلت إلى نيويورك اليوم، قادماً من كانكون. وكان الاتحاد البرلماني الدولي حاضراً في مؤتمر تغير المناخ،

البحر الأسود. وبعد ذلك، فتح القرار ٢١١/٥٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، مجالات جديدة للمنظمة لتطوير علاقات العمل مع المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وأود أن أقدم للجمعية موجزا قصيرا، فحسب للتطورات في العلاقات بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى هذا العام. في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وعلى هامش أعمال مؤتمر قمة تحالف الحضارات في اسطنبول، اجتمعت مع الأمين العام بان كي - مون لمناقشة التعاون بين منظميتنا حاليا ومستقبلا.

وللمرة الأولى، أسهمت منظمة التعاون الاقتصادي في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخاصة تلك التي جرت في كانكون. واعتمد وزراء خارجية المنظمة خلال اجتماعهم في تسالونيك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إعلانا مشتركا بشأن مكافحة تغير المناخ في منطقة البحر الأسود عموما. وقدمت اليونان، التي ترأس المنظمة حاليا، الإعلان في كانون في الأسبوع الماضي. وسيمثل الإعلان المشترك، في حال تنفيذه، خطوة صغيرة على طريق إنقاذ الكوكب وسكانه، أي الجنس البشري وكل الأنواع الحية الأخرى.

يجب أن نتأكد ليس من أن الأجيال المقبلة ستستطيع البقاء على ظهر هذا الكوكب فحسب، بل أيضاً من أن الأرض نفسها ستظل توفر لتلك الأجيال مكاناً تعيش فيه. فكوكب الأرض يمكن أن يبقى بدون الجنس البشري، لكن العكس ليس صحيحاً. وفرض ضرائب على التلوث لا يجعل التلوث يختفي. والكوكب لا يعمل وفقاً لاستراتيجياتنا الاقتصادية؛ والأرض لا تقبل بتلقي الأموال لتصبح نظيفة.

القدرات البرلمانية وتدعيم سيادة القانون والمساعدة على موازنة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية.

ويسعد الاتحاد البرلماني الدولي أن الجمعية العامة تقترح بندا قائما بذاته في جدول الأعمال للنظر فيه خلال دورتها السادسة والستين بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد. وكما قال السفير إمفولا، فإن هذا ليس مجرد استعراض إجرائي للتعاون المتنامي بين المنظميتين. بل إنه يهدف إلى فتح باب النقاش بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة، بوصفها منظومة، أن ترتبط باتساق أكبر مع البرلمانات والبرلمانيين. فالجلاس التشريعية تشكل دائرة انتخابية يمكن أن يكون لها ثقل كبير في الحوكمة العالمية بحيث تجعلها أكثر شفافية وفاعلية وقابلية للمساءلة.

والأمر لا يتعلق ببناء مؤسسات جديدة؛ بل على العكس تماما. فما نريده هو إجراء حوار صريح بشأن ما يصلح وما لا يصلح. وفي وقت سابق من هذا العام وفي جنيف، بدأ قادة برلمانيون هذه المناقشة، استنادا إلى دراسة استقصائية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي حول الكيفية التي يمكن بها للبرلمانات تنظيم عملها مع الأمم المتحدة حاليا وحول ورقة موقف للاتحاد بشأن العمل البرلماني مع الأمم المتحدة. ونعتقد أن الوقت قد حان الآن لتوسيع نطاق تلك المناقشة لتشمل الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٥ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعطى الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

السيد كريسانثوبولوس (تكلم بالإنكليزية): منحت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين بموجب قرارها ٥٤/٥، مركز مراقب لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة

جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون إلى أن تضع كل واحدة منها أهدافها للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق وأن تقوم برصد التقدم المحرز. يجب القيام بذلك لأن الحياة البشرية لا ثمن لها ولا يمكن تقديرها نقدياً. وكل الجهود الرامية إلى خفض الوفيات جهود نبيلة وتستحق العناية. وستقوم المنظمة بمتابعة المؤتمر عبر أفرقتها العاملة.

ويتواصل تطور تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أثبت برنامج تعزيز التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأسود، الذي انطلق في عام ٢٠٠٦، نجاحه من خلال إسهامه في زيادة التجارة والاستثمارات بين دول المنظمة.

كما شاركت المنظمة في أنشطة تحالف الحضارات منذ قبولها صديقاً للتحالف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد شاركت في اجتماع مجموعة أصدقاء التحالف المعقود في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. كما شاركنا في الاجتماع الخامس لجهات التنسيق، المعقود في برلين الشهر الماضي. ومن المؤمل أن تستفيد البشرية من هذه المبادرة إن وجدت المتابعة الملائمة. ومن النقاط التي يمكن إضافتها إلى برنامج عمل التحالف أن الحروب تصبح لا طائل من ورائها ما دامت كل الأديان تؤمن بأن الروح خالدة، ولذلك فإن روح المقتول لا تموت فعلاً.

يعتمد نجاح المنظمة على مشاريع مشتركة ملموسة تُنفَّذ فعلياً. ولدينا مشروعان حالياً في مجال الهيكل الأساسي لهما أهمية كبيرة، هما مشروع طريق المرور السريع لمنطقة البحر الأسود وتشبيد طرق بحرية في منطقة المنظمة. وينطوي مشروع طريق المرور السريع الدائري على نظام طريق دائري بأربعة مسارات، يبلغ طوله ١٠٠ ٧ كيلومتر تقريباً، ويربط ما بين الدول الأعضاء في المنظمة كما يربط شبكة الطرق الأوروبية بنظيرتها الآسيوية. أما مشروع تشبيد طرق بحرية

من واجبنا، نحن سكان الأرض، أن نقوم بذلك، بدون أن نضع في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية.

ثمة علاقة متبادلة بين الطاقة النظيفة وحماية بيئة كوكب الأرض. ففي أقل من ثانية من التاريخ الفلكي، قضى جشع الإنسان على ما ادخره كوكبنا على مدى بلايين السنين من مخزونات الطاقة. لذلك يجب علينا أن نبدأ فوراً في استخدام دخلنا اليومي من الطاقة الناتجة عن الشمس والرياح ومد البحر والمياه. وبما أننا لا نستطيع أن ننتج الخلايا الشمسية والتربينات ذات التكنولوجيا العالية بدون النفط، فإن من الضروري أن تركز الأبحاث على التكنولوجيا الجديدة.

نحن نحافظ على تعاون وثيق وقوي جداً مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، لا سيما في مجال النقل، ولا نزال نحفظ باتصالاتنا على أعلى المستويات. لقد شاركت في دورات لجنة النقل الداخلي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ونظمتنا في جنيف، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالاشتراك مع اليونيسيف، حلقة دراسية عن تنفيذ المرفق ٨ من الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود.

وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر نظمنا، في أيونينا باليونان، مؤتمراً مشتركاً عن تحسين السلامة على الطرق في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، عُقد بغرض المساعدة في تنفيذ القرار ٢٥٥/٦٤، الذي أعلن الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق. واعتمد المؤتمر إعلان أيونينا، الذي أعاد تأكيد أهمية تناول السلامة على الطرق في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود؛ وقدم الدعم لتعزيز العمل المشترك المستمر الذي تقوم به منظمة التعاون واللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال معالجة السلامة على الطرق؛ ودعا المؤتمر

فإنه يهدف إلى تقوية الروابط البحرية بين موانئ الدول الأعضاء في المنظمة. والعمل جارٍ حالياً في كلا المشروعين.

وفي شباط/فبراير قمنا بتدشين مشروع تجريبي مهم يقوم على إنشاء نظام تراخيص لعبور البضائع بمنطقة المنظمة، بمشاركة سبع من الدول الأعضاء فيها. ومن المتوقع أن يسهل النظام الجديد عمل الجهات الناقلة على الطرق ويعزز العلاقات التجارية بين البلدان المشاركة. وتُستخدم رخصة المنظمة للقيام برحلة ذهاب وعودة واحدة؛ ويُسمح للشاحنات الحاملة للرخصة، خلال تلك الرحلة الوحيدة، بالمرور عبر أراضي كل الدول الأعضاء المشاركة بدون أن يتعين عليها تقديم أي رخصة عبور ثنائية أخرى. وقد جرى الشهر الماضي تمديد أجل المشروع التجريبي عاماً إضافياً.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد باليونان، بوصفها الرئيس الحالي للمنظمة، على قيامها بإعداد مشروع القرار (A/65/L.35) وتقديمه. كما أود أن أشكر مقدمي مشروع القرار، الذي أمل أن يُعتمد بتوافق الآراء. فاعتماده سيعطي حافزاً إضافياً لتعاون المنظمة مع الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والجهات الأخرى، لتحقيق المقاصد والمبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة وكذلك ميثاق المنظمة. وستواصل المنظمة الاضطلاع بدورها، وبذل الجهود الحثيثة لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التصدي لتحديات هذه الألفية.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن نظرنا في البند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون "التعددية اللغوية"، المزمع اليوم، قد أُجِّل إلى تاريخ سيعلن لاحقاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠